المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

مصادر التمويل الدولية كبديل عن عائدات المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبتين:

إشراف الأستاذ:

- عادل محجوبة
- د-

نادية سوداني

- بلهتهات نعيمة

السنة الجامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى

الذي قال فيهما الله عز وجل : واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

المدرسة التي تعلمت فيها حب الحياة بكل وقار فكان مثلي الأعلى في الطموح والدتي العزيزة وأطال الله في عمرها

إلى كل من شاركوني مراحل حياتي

إلى كل من أنار حياتي

إلى جميع أصدقائي

إلى كل من أنار شعلة طريقي وساهموا في تعليمي وكانوا سبب لوصولي ونجاحي

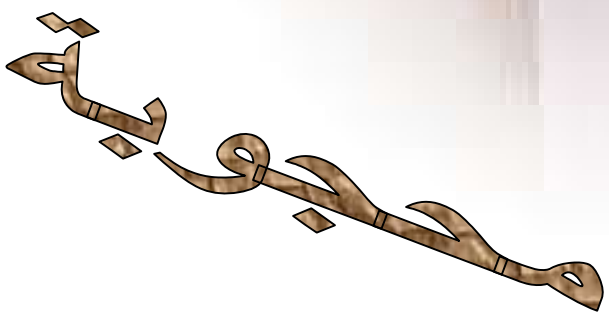

إهداء

الحمد لله رب العالمين، أعطى اللسان، وعلم البيان،وخلق الإنسان، لك الحمد يا من هو للحمد أهل، وأهل للثناء والمجد، أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد.

مادعوْناك لحسن ظن بك وما رجوناك إلا ثقة فيك، وما خفناك إلا تصديقا بوعدك ووعيدك ... فلك الحمد... والصلاة والسلام على علم الأعلام، وإمام كل إمام، محمد بن عبد الله وعلى آلة وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

- من ربتني وأنارت دربي وصححت خطاي وساعدتني على تحقيق منايا إلى أغلى إنسانة في الوجود أمي الحبيبة حفظها الله وأطال في عمرها.
- إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز ومن علمني أن العلم سلاح والحياة عقيدة وجهاد وشجعني على طلب العلم والمعرفة أبي العزيز رحمه الله.
- إلى إخوتي الأعزاء الذين كانوا ملاذي وملجئي وساندوني في مشواري الدراسي إلى كل الأهل والأقارب.
- إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم المساعدة ولو بكلمة طيبة مشجعة في إنجاز هذا البحث.

نعيمة

شكر وتقدير

الحمد لله ذي المن والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته

وصّل اللهم على خاتم الرسل، من لاينبي بعده، صلاة تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات، في الحياة و بعد الممات.

ولله الشكر أولاً على حسن توفيقه، وكريم عونه وعلى ما منّ وفتح به عليّ من إنجاز بعد أن يسر العسير، وذلك الصعب، وفرج الهم.

وجدير بالذكر أن نتوجه بالشكر والعرفان والتقدير إلى كل الأستاذة والطاقم الإداري وعلى رأسهم الأستاذة المشرفة " نادية سوداني " .

قائمة الجداول

01-01	الفرق بين النمو والتنمية	10
01-02	تطور عائدات الجزائر من التجارة الخارجية	47
02-02	اسعار النفط ونصيب الفرد خلال الفترة **2014-2016**	49
01-03	يمثل الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	56
02-03	يمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين **2011** و **2015**	57
03-03	نشاط بورصة الجزائر خلال الفترة **2005-2015**	64
04-03	تطور مؤشر القيمة السوقية لبورصة الجزائر خلال الفترة **2005- 2015** الوحدة مليون دينار	66
05-03	تطور الاسعار في بورصة الجزائر خلال الفترة **2005-2015**	68
06-03	ترتيب أكبر الدول العربية المستقبلة للتحويلات المالية (مليار دولار)	72
07-03	تكاليف التحويل المعمول بها من طرف شركات التحويل من فرنسا إلى الدول الإفريقية	74
08-03	أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية لسنة **2015**	79
09-03	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في الجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال الفترة **2010-2016**	80

قائمة الأشكال

01-02	يمثل مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الدخل في الجزائر	33
02-02	يمثل مؤشر الالتحاق بالمدارس	35
03-02	يمثل مؤشر تعداد السكاني الاجمالي	36
04-02	تطور النّمو اقتصادي للجزائر للفترة الممتدة ما بين **2007/2002**	37
01-03	الكلفة الاستثمارات الواردة الجزائر (مليون دولار)	58
02-03	يمثل توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (مليون دولار) ما بين يناير **2011** و ديسمبر **2015**	58
03-03	التسعيرة الرسمية للبورصة القيم	63
04-03	الحجم المتداول في بورصة الجزائر خلال فترة **2005– 2015**	65
05-03	القيمة المتداولة في بورصة الجزائر خلال الفترة **2005–2015**	65

الملخص:

من خلال فصول هذا البحث توصلنا الى توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من التنمية الاقتصادية، مصادر الداخلية كالبترول، المصادر الخارجية استثمار الاجنبي، اعانات، تحويلات المهاجرين.

حيث توصلنا الى أهم نتيجة وهي أن التنمية الاقتصادية تحتاج الى مصادر تمويل دولية بديلة عن عائدات المحروقات للتخلص من اقتصاد الريعي والتبعية اقتصادية إلى الخارج، التنمية الاقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية الوضع البلد نحو الطريق الصحيح.

Résumé :

À travers les chapitres de cette recherche, nous sommes venus clarifier divers concepts liés au développement économique, aux sources internes telles que le pétrole, aux investissements étrangers de sources étrangères, aux subventions, aux envois de fonds des immigrants.

Le résultat le plus important est que le développement économique exige des sources internationales de financement des revenus des carburants de remplacement pour éliminer l'économie locative et la dépendance économique à l'étranger. Le développement économique est une étape importante et une situation essentielle pour le pays sur la bonne voie.

العنوان	الصفحة
البسملة	–
إهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص	
قائمة الجداول والأشكال	
فهرس المحتويات	–
مقدمة	أ– د
الفصل الأول **مدخل حول التنمية الاقتصادية**	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.	**07**
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وتطورها التاريخي	**07**
المطلب الثاني:علاقة التنمية ببعض المفاهيم ذات صلة بها	**09**
المطلب الثالث:أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	**11**
المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية	**12**
المطلب الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية	**12**
المطلب الثاني: مقياس التنمية الاقتصادية	**15**
المطلب الثالث :مؤشرات قياس التنمية	**16**
المطلب الرابع :استراتيجية التنمية الاقتصادية	**19**
المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	**22**
المطلب الأول: تعريف التمويل	**22**
المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية	**23**
المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية.	**25**
خلاصة الفصل	**29**

الفصل الثاني **مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**	
تمهيد	**32**
المبحث الاول: مؤشرات التنمية الاقتصادية	**33**
المطلب الاول: مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني واجمالي من الناتج المحلي	**33**
المطلب الثاني: مؤشر الالتحاق بالمدارس ومؤشر تعداد السكاني الاجمالي	**34**
المطلب الثالث: مؤشر النّمو الاقتصادي	**36**
المبحث الثاني: النفط في الجزائر	**37**
المطلب الاول:ماهية النفط (البترول)	**38**
المطلب الثاني: الاقتصاد النفطي	**40**
المطلب الثالث: لمحة عن النفط في الجزائر	**42**
المبحث الثالث: أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	**46**
المطلب الاول: تطور عائدات المحروقات في الجزائر	**46**
المطلب الثاني: الأزمات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط	**47**
المطلب الثالث: اثار انخفاض اسعار النفط	**50**
خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثالث **المصادر الدولية كبديل عن عائدات المحروقات**	
تمهيد	**55**
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي كمصدر تمويل دولي بديل عن المحروقات في الجزائر.	**56**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار	**56**
المطلب الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	**59**
المطلب الثالث:واقع الاستثمار الاجنبي غير المباشر في الجزائر	**61**
المبحث الثاني: ماهية تحويلات المهاجرين	**71**
المطلب الاول: تعريف تحويلات المهاجرين	**71**
المطلب الثاني: واقع تحويلات المهاجرين للجزائر	**72**

المطلب الثالث: استراتيجية تعظيم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين	**75**
المبحث الثالث: ماهية المساعدات الإنمائية	**77**
المطلب الاول: تعريف الاعانات والمساعدات الانمائية	**77**
المطلب الثاني: واقع المساعدات الإنمائية في الجزائر	**80**
المطلب الثالث: معوقات وحلول المساعدات الانمائية	**81**
خلاصة الفصل	**83**
خاتمة	**85**
قائمة المصادر والمراجع	**89**
الملاحق	**-**

إنّ للتنمية الاقتصادية دور كبير باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتخلص من التبعية الاقتصادية ، وذلك راجع لانتشار الوعي لدي البلدان الرأسمالية و رغبة الدول المتخلفة في تضيق الفجوة الشاسعة بينها وبين الدول المتقدمة فاتجه الفكر الاقتصادي نحو الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية باعتبارها العجلة المحركة لمختلف اقتصاديات الدول، فهي تتطلب وقتا طويلا وتخطيطات واسعة النطاق للاستغلال الموارد المتاحة وتطبيق استراتيجيات تنموية.

من مصادر التمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر المحروقات والتي لها دور كبير في بناء قواعد الاقتصاد الوطني حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من 97% من إيرادات الجزائر، ولكن مع أواخر سنة 2014 عرفت الجزائر وضعية اقتصادية صعبة، وذلك راجعٌ للانخفاض الحاد الذي عرفته أسعار النفط والانعكاسات على الاقتصاد الجزائري ممّا دفع إلى البحث عن مصادر جديدة متمثلة في المصادر الخارجية والابتعاد عن الاقتصاد الريعي.

فمصادر التمويل الخارجية المتمثلة في الاستثمارات الأجنبية، حيث تعمل الجزائر على تهيئة مناخها الاستثماري والمتمثل في منح التسهيلات والضمانات لجلب الاستثمارات اليها، بالإضافة إلى توقيع جملة من الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الدول المتقدمة في جميع المجالات، وتسعى إلى الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة، بالإضافة إلى مصدر أخر وهو التحويلات المهاجرين فهي المصدر الثاني بعد الاستثمار الأجنبي المباشر إذ تمثل اليوم واحد من أكثر قنوات الهجرة الدولية تأثير على التنمية الاقتصادية نظرًا لحجمها الكبير وتعدد أثارها على الدول المستقبلة لها كرفع مستوى التعليم، فالمصدر الثالث هو المساعدات الإنمائية والتي تتمثل في مساعدات المتأتية من الخارج.

1-الإشكالية:

من خلال التمهيد السابق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هي المصادر الدولية البديلة عن عائدات المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر؟.

2-الاسئلة الفرعية:

ولتوضيح الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- فيما تكمن مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ؟
- ما هو المصدر الداخلي للتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟
- هل مصادر التمويل الخارجية تحقق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

3-الفرضيات:

للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها والتي يمكن طرحها في هذا الموضوع يستوجب طرح بعض الفرضيات التي تكون كمنطلق لدراستنا والتي يمكن حصرها في:

- من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية مصادر داخلية ومصادر خارجية.
- يعتبر النفط مصدر داخلي لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- من بين المصادر الخارجية لتمويل و التي تحقق تنمية اقتصادية في الجزائر الاستثمار الأجنبي وتحويلات المهاجرين والمساعدات الإنمائية.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا هاما يتمثل في مصادر التمويل الدولية كبديل عن عائدات المحروقات، وذلك لكونها من أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وذلك لتذبذب أسعار البترول الذي أدى إلى خلل في الاقتصاد الدولي عامة واقتصاد الجزائر خاصة.

5-أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث في الوصول إلى عدة نقاط:

- معرفة أهم مصدر لتمويل التنمية اقتصادية.
- معرفة المصادر الدولية لتمويل التنمية الاقتصادية.
- التعرف على دور الثروة النفطية وأهميتها على الاقتصاد الجزائري وأثر تراجع أسعارها واستراتيجيات البديلة للطاقة النفطية.

6-أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

أ-أسباب ذاتية:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص وما مدى مساهمته في تحقيق التنمية.
- مساعدة الطلبة في فتح مجال الدراسات الأخرى.

ب-أسباب موضوعية:

- أهمية الموضوع الذي يعالج قضية حساسة تتعلق بمصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- اهتمامنا بموضوع مصادر التمويل (الداخلية والخارجية) بصفة خاصة وبموضوع التنمية بصفة عامة.

7-حدود الدراسة:

تتمثل حدود دراستنا في تحديد مصادر التمويل الدولية كبديل عن عائدات المحروقات ومعرفة دورها في مساهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

أ- **حدود موضوعية:** تم دراسة مصادر التمويل الدولية بديلة عن عائدات المحروقات في الجزائر.

ب- **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.

ج-الحدود الزمانية:تم اختيار الفترةالممتدة من 2002-2017.

8-المنهج المتبع:

اتبعنا المنهج الاستقرائي بأداتيه الوصف والتحليل فقد تم استعمال اداة الوصف في الجانب النظري وذلك لضبط المفاهيم المتعلقة بالدراسة، واستعمال اداة التحليل لتحليل البيانات والاحصائيات المتعلقة بالموضوع.بالإضافة الى استعمال منهج دراسة الحالة من اجل اسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر.

9-صعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات والتي تتمثل في:

-قلة المصادر والمراجع الحديثة التي تتعلق بلب الموضوع خاصة إحصائيات.

-عدم كفاية الوقت.

10-تقسيمات الدراسة:

قسمنا **البحث** إلى مقدمة وخاتمة وثلاث فصول :

- تطرقنا في الفصل الأول إلى مصادر التمويل التنمية الاقتصادية وذلك وفقا لثلاثة مباحث، تناولنا في الأول التنمية الاقتصادية، ثم تناولنا مرتكزات أساسية لتنمية الاقتصادية، ثم تطرقنا إلى مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- في الفصل الثاني تناولنا تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث، الأول تناولنا فيه مؤشرات التنمية الاقتصادية، ثم النفط في الجزائر، وبعدها تطرقنا إلى أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
- أما الفصل الثالث تطرقنا إلى المصادر الدولية البديلة عن عائدات المحروقات من خلال ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا إلى الاستثمار الأجنبي، ثم تحويلات المهاجرين، وأخيرا المساعدات الإنمائية.

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة أكبر هاجس لدى الاقتصاديين ، فهم يدرسون خطط التنمية لتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

فلتحقيق التنمية في أرض الواقع يجب الدراسة الجيدة للإمكانيات المتاحة ، وذلك بتطبيق بعض الإجراءات .

ومن بين هذه الإجراءات البحث عن مصادر تمويل التنمية الداخلية والخارجية.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكننا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : مرتكزات أساسية للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول:عموميات حول التنمية الاقتصادية.

مفهوم التنمية هو مفهوم واسع وقد تطرق إليه عدة باحثين بإضافة إلى التفرقة بين التنمية وعناصر ذات صلة بها، وأهميتها في مجتمعاتنا ولا ننسى أهداف التي تسعى التنمية إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وتطورها التاريخي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وكذلك تطورها التاريخي.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

_تعرف بأنها عملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي، وكذا العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات إضافة إلى إحداث تغيير في كل من هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[1]

_ تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج، وهناك فرق بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية، فإن معدل النمو كمقياس للزيادة في الدخل ينحاز بشكل كبير إلى أصحاب النفوذ من خلال الكيانات الخاصة بهم، أما معدلات التنمية فهي أرقام بحجم الكيان الاقتصادي بشكل عام وليس شريحة واحدة[2].

_تعرف على أنها المستوى الفردي في مستويات المهارة والكفاءة الإنتاجية وحرية الإبداع والاعتماد على الذات وتحديد المستويات، أو هي العملية التي من خلالها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

[1]– عبد العزيز عجيمة ،ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**،جامعة الإسكندرية ،2003،ص72.

[2]– عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي** ،دار الجامعة الجديدة 2011، ص79.

الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع وخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء[1].

من خلال ما تم عرضه من تعاريف يمكننا القول أن التنمية الاقتصادية هي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فهي التوسع الاقتصادي المرتبط بكافة الجوانب الاجتماعية والسياسية حيث تسمح لنا بتحقيق حياة أفضل وهذا ناتج عن استغلال الموارد متاحة سواء بشرية أو مادية.

ثانيا–التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وطبيعية علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى، فخلال عقدي الأربعينات والخمسينيات كان ينظم على أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي.

وخلال عقد الستينات كانت تعني قدرة الاقتصادي الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني النهوض "الشامل بالمجتمع بأسره" من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار. ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهوراً في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنفار الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد بيئة بشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستديمة أو التنمية المتواصلة أو المستمرة(développementsustainable) ،حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستديمة"والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة .

[1]–بن سعيد لخضر ،**التطور التكنولوجي وأثره على التنمية "دراسة حالة الجزائر"** ،شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، دفعة 2010-2011، ص 62.

أي أن التنمية المستدامة هي ذلك النمط الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم[1].

ولا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة أن لا تستخدم الموارد القابلة للنفاذ كالبترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها، وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب، وتعويض الأجيال المقبلة.

ويتضح مما سبق أن التنمية المستديمة أو المتواصلة هو مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون موارد الطبيعية المتاحة لدى المجتمع ويستحدث البدائل النظيفة له لا تدمر البيئة[2].

المطلب الثاني: مفاهيم ذات صلة بالتنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية مفاهيم ذات صلة بها نذكر أهمها كالتالي:

أولا –التطور:

إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التطور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.

ثانيا– التقدم:

التقدم مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

ثالثا– التغيير:

التغيير يمثل مختلف العمليات والتطورات التي ترافق حياة كل المنظمات لموجهة عدم الاتزان والتطور المستمر للمحيط، والتغيير لا يمكن تجنبه بل قيادته وإدارته.

[1]– منصوري زين، آالية تشجيع وترقية الاستثمار كآدة لتمويل التنمية الاقتصادية "رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: نقود ومالية جامعة الجزائر دفعة 2005-2006 ص 76"

[2]– نفس المرجع ، ص76.

رابعا– النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].وفيما يلي جدول يوضح الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

الجدول رقم (1–1) يبين الفرق بين النمو والتنمية:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
–يتم بدون اتخاذ قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. –يركز على تغيير في الحجم أو الكم. –لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. –لا يهمه مصدر زيادة الدخل الوطني.	–عملية مقصودة أي مخططة. –تهتم بتوعية السلع والخدمات. –تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي. –تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وتوزيعه.

المصدر: بنابي فتيحة،"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008–2009، ص63.

[1]– عبد الرحمان عبد القادر، يختار عبد القادر**"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية** ،مداخلة مقدمة في اطار المؤتر العالمي الثامن لاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، الدوحة –من 19الى 21 ديسمبر 2011، ص 30.

المطلب الثالث:أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهمية بالغة وأهداف مسطرة تسعى لتحقيقها تتمثل الأهمية والأهداف فيما يلي:

أولا–أهمية التنمية الاقتصادية:

تتمثل أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي:[1]

1–تعد من أهم الأدوات التي تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية و التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها.

2–تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بكميات ونوعية مناسبة.

3–تعمل على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود وذلك على مستوى الاقتصادي الكلي.

4–تعمل على تجسير الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا.

5–تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة مداخيلهم و توفير فرص العمل لهم بما ينعكس على مستواهم الصحي والتعليمي.

6–تعمل على تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

[1]–بكي فاطمة ،دور صندوق **الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،الواقع وسبل التفعيل** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت 2014-2015-ص32.

ثانيا–أهداف التنمية الاقتصادية:

نذكر بعض الأهداف فيما يلي:

1–زيادة الدخل الوطني:

إن الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية هو تحقيق الزيادة في النصيب الدخل الوطني الحقيقي في أي بلد، وهذا الهدف تحكمه عوامل معينة كمعدل الزيادة في السكان وإمكانيات البلد المادية والفنية.

2–رفع مستوى المعيشة:

تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، وذلك عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل الوطني أو عندما يكون نظام التوزيع هذا الدخل مختلا،فزيادة عدد السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من متعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، وبالتالي كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا فإن ما يحدث في هذه الحالة تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وهي عادة ما تكون قلة وبذلك يظل مستوى المعيشة جزء أكبر على حالة إن لم ينخفض[1].

3–تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

تعمل التنمية الاقتصادية على تركيبة اقتصاد وتغيير طابعه التقليدي، ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على القطاع الصناعي حيث يعتبر الإنتاج الفلاحي مصدر عيش لغالبية السكان وتلعب الدور الأساسي للقطاعات الأخرى في كونها مصدرا من مصادر الدخل الوطني، لهذا يجب أن يراعي القائمون على عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة من هذا الجانب يعملون على تخصيص نسبة معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة سواء كانت بإنشاء صناعات جديدة أو توسيع في الصناعات القائمة، وذلك

[1]– بن سعيد لخضر ،**التطور التكنولوجي وأثره على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر –**مرجع سبق ذكره ص 70–71

للتمكن من القضاء على بعض المشاكل كتخلف القاعدة الإنتاجية الصناعية وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع الواحد[1].

4-البحث والتخطيط:

وهو من أهم مجالات أي تنظيم بحوث قصيرة الأجل وطويلة (أساسية أكثر عمقا) لدراسة المشكلات وطرق البحث عن حلول،وإعادة تنظيم الإحصاءات وتنميتها وتخطيط نمو مؤسسات البحوث في المجالات اللازمة لإعداد خطط أكثر واقعية للمستقبل، تحتاج إلى إستراتيجية جديدة للبحث من أجل خدمة متطلبات المستقبل الفكرية[2].

المبحث الثاني: المرتكزات الأساسية للتنمية الاقتصادية

لتحقيق التنمية في ارض الواقع لابد من توفر رأس المال والموارد البشرية وغير ذلك من مستلزمات التنمية وكذلك استراتيجيات تتبعها لتفعيل التنمية وهناك عدة مؤشرات لقياسها.

المطلب الأول: مستلزمات التنمية الاقتصادية

أولا: تراكم رأسمال

يتم تحقيق تراكم رأسمال من خلال عملية الاستثمار، والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار ويعزز تراكم رأسمال من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكن أن يحقق معدل عاليا للنمو و هناك نوعين من رأسمال:

1 - رأسمال المالي: يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء السندات والأسهم أو تقترض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال[3].

2-رأسمال الحقيقي: الذي يتكون من المصانع، والمكائن، والمعدات ومخازن المواد الخام ..... الخ.

---

[1] - محمد عبد العزيز عجمية ،إيمان عطية ناصف ،**التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**، مرجع سبق ذكره، ص 67 ،

[2] - فاطمة العيداوي ،نصيرة زيتوني، تفعيل المؤسسة الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم تسيير تخصص علوم مالية جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت ص 70.

[3] - مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر ، الاردن، الطبعة 01-2007ص134ص141.

ثانيا : الموارد البشرية.

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعارف لدى الأفراد، والتي تدخل كمتطلبات في عمليات الإنتاجية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فالهدف النهائي للتنمية هو رفع المستوى معيشة الإنسان الذي يرسم عملية التنمية وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين:

1- مجموعة عرض العمل والتي تتضمن إعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي.
2- مجموعة تعمل على تنظيم تشغيل العمل، وهؤلاء الشركاء والمنظمون يطلق عليها قدرات الإدارية.

ثالثا–الموارد الطبيعية:

تعرف بأنها العناصر الاصلية التي تمثل هبات الأرض من الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية

رابعا– التكنولوجيا :

يجري تعريف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية، بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها مجديه للمجتمع، ويمكن أن تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها براءة الاختراع والعلامات التجارية، المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين، المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات[1].

خامسا–رفع المستوى الاستثماري:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر الموارد العينية اللازمة لها، وعلى ذلك فهي في حاجة إلى رؤوس أموال لتحصل بها على هذه الموارد فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المتخلفة وخاصة أن المستوى التصنيع المنخفض بها، فقد يتطلب هذا رفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العدة من آلات وسلع استثمارية اللازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن ارتفاع مستوى المدخرات المحلية

[1] – محمد عبد العزيز، عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق يجبرنا إلى توسيع حجم السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأسمال الاجتماعي، واللازمة لنجاح عملية التصنيع.[1]

المطلب الثاني: مقياس التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة مقاييس نذكر منها :

أولا– الناتج الوطني الإجمالي:

في بداية أعتبر بأن التنمية هي زيادة مضطرة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة، ويستبعد هذا المقياس التغيرات الحاصلة في الأسعار، ولايأخذ نمو السكان بعين الاعتبار كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر أو لا يعكس توزيع الدخل بين الفئات السكان.

ثانيا– الناتج الوطني للفرد:

أصبح مقياس التنمية هو الحصول زيادة في الناتج الوطني للفرد وللفترة الزمنية الطويلة ولهذا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج الوطني للفرد، وهي من جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم زيادة الناتج الوطني إذا ما ذهب الجزء الأعظم من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء قد بينت الدراسات إلى عدم المساوات في الدخل قد ازدادت في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

ثالثا– الحاجات الأساسية:

بعد الانتقادات التي وجهت على مقياس الدخل أصبحت الحاجات الأساسية من الغذاء والماء والسكن والخدمات الصحية مقياس للتنمية.

رابعا–المؤشرات الاجتماعية:

تم تبني هذا المقياس ليعكس الخدمات الصحية، و مستوى التغذية و التعليم، و المياه الصالحة للشرب والسكن، والتي تمثل المؤشرات الاجتماعية عن حياة الأفراد، ومستوى الرفاهية لهم، ولكن المشكلة التي يواجهها

[1] – عمرو محي الدين،**التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية**، بيروت 1976، ص 237

هذا المؤشر تكمن في تركيب الرقم القياسي للرفاهية والأوزان لكل من هذه المؤشرات الاجتماعية، وظهر عن ذلك مقياسان هما:

1-مؤشر نوعيه الحياة: ويعني هذا المؤشر مقدار الإنجاز المحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان.

2-مؤشر التنمية البشرية:إن آخر محاولات الطموحة لتحليل أوضاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جاءت في تقارير التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتمحور حول بلورة الرقم القياسي للتنمية البشرية وذلك بتركيب جميع البلدان على مقياس يبدأ من الصفر هي المرتبة الأدنى وينتهي بالواحد، وهي المرتبة الأعلى في مقياس التنمية البشرية.

ويستند هذا المقياس على ثلاث مؤشرات وهي:

أ- توقع الحياة

ب- التعليم

ج- الدخل الفردي الحقيقي

المطلب الثالث :مؤشرات قياس التنمية.

تعتمد التنمية الاقتصادية على مؤشرات الدخل ومؤشرات التنمية البشرية إضافة إلى صافي المدخرات المصحح في قياس التنمية.

أولا-مؤشرات الدخل:

وتتمثل فيما يلي:

1-الدخل الوطني الإجمالي :

تعتبر تغيرات الدخل الوطني الإجمالي(الناتج الوطني الإجمالي)، من أول المؤشرات المعتمدة في قياس الإنجازات التنمية المحققة كونه يقيس حجم القيمة المضافة التي يحققها الاقتصاد المعني،و كذلك صافي

التعاملات هذا الاقتصاد مع العالم الخارجي، التعاملات بالإضافة إلى سهولة حساب هذا المؤشر الذي يحسب بالطريقة الآتية[1]:

معدل نمو الدخل الوطني الإجمالي =[(الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي للسنة(N)-الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي للسنة (N-1))/(الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي للسنة N-(1))]×100

2-متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر أدق من سابقه في قياس التنمية الاقتصادية، لأنه يأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني و يتم احتسابه بالطريقة الآتية[2]:

معدل النمو المتوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي =معدل نمو الدخل الوطني×نمو الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي – معدل النمو السكاني

ثانيا–صافي المدخرات المصحح يعرف بالعلاقة التالية:

صافي المدخرات المصحح=الادخار الإجمالي –استهلاك رأسمال الثابت–استنفاذ الطاقة- استنفاد المعادن – استنفاذ صافي الغابات- أضرار غاز ثاني أكسيد الكربون- الإضرار المتعلقة بالانبعاث+الإنفاق على التعليم

ثالثا– مؤشر التنمية البشرية:

يقيس الإنجازات التنموية بالاعتماد على ثلاث مؤشرات:

1-مؤشر العمر المتوقع عند الولادة:

والذي يعبر عن إنجاز النسبي لبلد ما في مجال الرعاية الصحية ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

[1]- بكي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2]- عبد الوهاب حسن علي الخولاني،دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 2002-2006، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر، 2008ص 18.

مؤشر العمر المتوقع =(القيمة الفعلية لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة "بالأعوام"- القيمة الدنيا) /(القيمة القصوى- القيمة الدنيا).

2-مؤشر التعليم:

والذي يعبر عن إنجاز النسبي لبلد ما في مجال المعرفة وقبل حساب هذا المؤشر يتم حساب مؤشرين فرعيين هما:مؤشر إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، مؤشر إجمالي نسب الالتحاق بالمدراس، ثم يجمع هذين المؤشرين للوصول إلى مؤشر التعليم كالتالي:

-**مؤشر الإلمام البالغين بالقراءة والكتابة=** (القيمة الفعلية لمعدل الإلمام البالغين بالقراءة والكتابة "%"- القيمة الدنيا) /(القيمة القصوى - القيمة الدنيا)

-**المؤشر الإجمالي نسب الالتحاق بالمدراس=**(القيمة الفعلية لإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس "%"- القيمة الدنيا) /(القيمة القصوى _القيمة الدنيا)

-**مؤشر التعليم=** 3/2 (مؤشر إلمام البالغين بالقراءة والكتابة)+3/1 (مؤشر إجمالي النسب الالتحاق بالمدارس)

3-مؤشر الناتج المحلي الإجمالي:

والذي يعبر عن الإنجاز النسبي لبلد ما في مستوى المعيشة، ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

-**مؤشر الناتج المحلي الإجمالي =**(لوغاريتم القيمة الفعلية لمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي" معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي"- لوغاريتم القيمة الدنيا) / لوغاريتم القيمة القصوى - لوغاريتم القيمة الدنيا).

بعد حساب المؤشرات الثلاثة:يتم احتساب المؤشر التنمية البشرية بالعلاقة التالية[1]:

-**مؤشر التنمية البشرية =**3/1(مؤشر العمر المتوقع عند الولادة) +3/1(مؤشر التعليم) +3/1(مؤشر الناتج الإجمالي المحلي)

[1]- عبد الوهاب حسن علي الخولاني، المرجع السابق ذكره، ص19.

المطلب الرابع :استراتيجية التنمية الاقتصادية

من أجل تحقيق التنمية يجب إتباع خطة مدروسة وأن عملية اتخاذ القرار تكون استراتيجية التي ترجم النمط المستخدم في التنمية الاقتصادية، ويجب أن تتصف الاستراتيجية بما يلي:

أولا– مواصفات الاستراتيجية

1– الشمول :

الاستراتيجية يجب أن تغطي قطاعات المجتمع ولا تقتصر على مناطق مجموعات معينة من السكان، و يجب أن تبدأ بتقسيم جميع الخدمات القائمة و الأجهزة ووسائل الإنتاج والخدمات في جميع القطاعات الخاصة.

2–السرعة:

يجب أن تهدف الاستراتيجية إلى سرعة النمو والتغيير استنادا إلى أن جهود المبذولة في التنمية يجب أن تستهدف وتؤثر في القطاعات الهامة من السكان بحيث تدفعها إلى الأمام دون أي معوقات.

3–التوزيع:

يجب أن تحدد الاستراتيجية عائدها المتوقع على مختلف مجموعات السكان من حيث: السن، المهن، الجنس، والتوزيع الجغرافي على الريف والمناطق الصحراوية وغيرها.

ثانيا–اهم استراتيجيات الاستثمار:

تشمل هذه الاستراتيجية تلك الأفكار والنظريات التي اهتمت بالتحليل على مستوى الاستثمار من منظور التوازن، ويمكن تقسيم هذه الاستراتيجية إلى:

1–إستراتيجية النمو المتوازن:

تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد العام بأنه لا يمكن لمصنع أو أكثر مهما بلغت كفايته الإنتاجية،أن يحرز النجاح المنفرد لو تم تنفيذه وسط بيئة استثمارية فقيرة، لأن جزءاً من الدخل المتولد عن عدد كبير من المشروعات في وقت واحد وفي مختلف المجالات المتكاملة ومع مراعاة التوازن المطلوب مابين القطاعات المختلفة

وخاصة الصناعة والزراعة بهدف توفير احتياجات السوق المحلي، الأمر الذي سيؤدي لوضع بحيث يوجد لكل صناعة سوق خاص لها ولغيرها من الصناعات، مما يعني توليد دخل عنها إلا أن هذا الوضع لا يعني بالضرورة نمو الصناعات بمعدلات متساوية إذ أن نمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلي لها.

ويؤكد مؤيدو استراتيجية النمو المتوازن نظريتهم بأن برنامج التنمية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات أن الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، وذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض لأن كل قطاع يمثل سوقا لنتائج القطاع الآخر، ولكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من أجل التنمية المنشودة وإحداث التغيرات الجذرية على مستوى الكلي للاقتصاد.[1]

2-إستراتيجية النمو الغير متوازن:

على الرغم من أن"بيرو" وهو صاحب السبق الزمني في الدفاع عن فكرة النمو الغير المتوازن حيث رأى أن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه الاستراتيجية ارتبطت بالاقتصاد"هيرسمان" الذي يعتبر من أبرز روادها، حيث أعطاها الدقة إلى أبعد مدى ويتفق على عدة نقاط مع أصحاب الاستراتيجية النمو المتوازن كضرورة تحليل عملية التنمية الاقتصادية على أساس افتراضات الحركة وليس السكون،وكذلك أهمية فكرة التكامل بين الاستثمارات وضرورة الدفعة القوية معرضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية وحبذا أن يبدأ تصنيع في المدن الكبرى، لأن الاستثمار في الصناعة في فترة معينة سوف ينتج عنه استثمار في صناعة أخرى في الفترة الموالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات، ودعا إلى استراتيجية النمو غير المتوازن بكونها واقعية تتلاءم والموارد المتاحة وفعاليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه البلدان النامية، وتعتبر استراتيجية النمو غير المتوازن سلسلة متصلة من اختلال التوازن حيث أن كل اختلال يولد قوة مصححة له[2].

3-استراتيجية الدفعة القوية:

[1]-زاوي اسماء ، **دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية** "دراسة حالة الجزائر"، 1990-2009، رسالة ماجيستر، فرع نقود مالية البنوك ،جامعة عمار ثلجي الاغواط،سنة 2008 -2009،ص 67.

[2]- عدة عابد، **تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية**، شهادة ماجيستر في العلوم التجارية تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت 2010-2011ص17.

يتمثل مبدأ الدفعة القوية في إغراق الاقتصاد الوطني بحجم الضخم من الاستثمارات، توجد لبناء قاعدة أساسية من طرق وسائل النقل وقوة محركة تدير القوى العاملة، وهي مشروعات ضخمة عالية التكلفة غير قابلة للتجزئة، بتطبيقها مثل هذه المشروعات تنتج وفرات اقتصادية تؤمن خدمات إنتاجية متنوعة بتكلفة منخفضة، وهي ضرورية لإقامة مشاريع صناعية وزراعية التي لا يمكن إقامتها بتوفير هذه الخدمات،بالإضافة إلى جملة من الاستثمارات تستعمل لإقامة النسيج من الصناعات المتكاملة فيما بينها، وتحقق بدورها وفرات اقتصادية و تستجيب لكل من العرض والطلب، كما تؤدي ضخامة هذه المشاريع إلى تحقيق زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم ارتفاع الميل الحدي للادخار مما يجعل عملية التنمية قادرة على تمويل ذاتها بصورة مستمرة ويرى "روز نشتينرودان" أن التصنيع هو الوسيلة الوحيدة لتطور اقتصاديات الدول النامية، باعتبار تصنيع يستطيع استيعاب فائض القوى العاملة في قطاع الزراعي،وينصح الدول النامية التي لا تمتلك بنية أساسية مقبولة أن تبادر إلى البناء مثل هذه البنية لتطوير المشاريع الصناعية ويصر أيضا على أهمية تحقيق التوازن بين الصناعات الاستهلاكية وصناعة البنية التحتية، وبما أن مبدأ الدفعة القوية يعتمد على ارتفاع تكاليف المشاريع البنية الأساسية وعدم إقبال القطاع الخاص عليها لقلة الربح فيها فيجب أن يكون لدول دور كبير في هذا المجال و في تنفيذ برنامج التصنيع بغرض تأمين المستلزمات إقامة مشاريع استثمارية، وتوفير احتياجاتها من القوى العاملة أو رؤوس الأموال من مصادر الداخلية والخارجية [1].

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

[1]- عدة عابدة ،المرجع السابق ذكره، ص 17.

يعتبر تمويل العام الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية إذ تتطلب التنمية الاقتصادية في أولى مراحلها إلى استثمارات ضخمة وبالتالي فهي تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة، تسعى بجميع الطرق والأساليب إلى تكوينها، سواء كانت مصادر داخلية أو خارجية.

المطلب الأول: تعريف التمويل

-يعرف التمويل أنه البحث عن طرائق المناسبة للحصول على أموال واختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على مزيج أفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المؤسسة[1].

-كما يعرف بأنه توفير الأموال"السيولة النقدية" من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأسمال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك [2].

-ويعرف أنه مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على أموال لازمة لتمويل استثمارات المؤسسة وتحديد مزيج تمويلي أمثل من مصادر التمويل المفترضة الأموال المملوكة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة[3].

*-أما عنM GROWHILI فعرف التمويل على أنه أحد المجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية فهو نابع عن رغبة الأفراد ومنشاءه الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية والتمويل بمعناه الاقتصادي يعني مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداما اقتصاديا بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة الاقتصادية يمدها بتدفقات نقدية.

مما سبق نستنتج أن التمويل هو عبارة عن مجموعة من القواعد والنظريات في اتخاذ القرارات المالية المناسبة والسليمة في البحث عن مصادر التمويل .

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية

[1]- محمد العربي ساكر ،**محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2006ص 14.

[2]-بن قانة اسماعيل محمد، **اقتصاد التنمية نظريات-نماذج-استراتجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 عمان 2012، ص 293.

[3]- حمزة التنحي، ابراهيم الخزراوي، **الادارة المالية الحديثة** , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , الطبعة الاول 1998ص 20.

إن المصدر الأساسي للتمويل الداخلي هو مدخرات الوطنية، التي تتكون من شقين رئيسيين هما:

أولا: ادخارات الاختيارية:

هو عبارة عن ذلك النوع من الادخار الذي ينتج عن الأفراد دون أية ضغوط من أي طرف وبحرية تامة، حيث تقوم الدولة بتحفيز الأفراد من خلال رفع سعر الفائدة من أجل دفعهم للادخار وتوجيه المدخرات إلى القطاع الإنتاجي الذي يتمثل في:[1]

1-مدخرات قطاع العائلي:

وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

أ-مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات.

ب-الودائع في البنوك وصناديق التوفير.

ج-الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي.

2-مدخرات قطاع الأعمال:

يتوقف حجم هذه المدخرات عن حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج الوطني، وهو في العادة يشتمل على القطاع المنظم كالشركات والمؤسسات التي تأخذ المدخرات فيها شكل أرباح غير موزعة وهي تستخدم كاستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة أو في إقامة المشروعات المكملة، ويتوقف حجم هذه المدخرات على السياسات المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح، السياسة السعرية وحجم التكاليف، أما القطاع غير المنظم فيشتمل على محلات التجزئة والورشات والمعامل والمزارع الصغيرة التي يصعب عادة تقدير

[1]- باية خديجة،**دور البنوك في تعبئة الادخار مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية**أطروحة ماستر جامعة ورقلة ، 2009ص10.

حجم مدخراتها، وعموما يمكن القول بأن حجم المدخرات التي يوفرها هذا القطاع يعتبر كبير نسبيا وذلك بسبب أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.[1]

3-التمويل المصرفي:

يحث تقوم المصارف و البنوك التي تعمل كواسطة بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين)،وأصحاب العجز المالي (المستثمرين)، حيث يمكنها أن توفر مدخرات تستعملها في تمويل استثمارات لذاتها أو لإعادة إقراض المستثمرين، وتختلف البنوك بين بنوك التجارية وبنوك الأعمال، بنوك عامة وبنوك متخصصة (زراعية، عقارية، صناعية) وتختلف قروضها حسب طبيعة نشاطها[2].

ثانيا :الادخارات الإجبارية:

وهي ادخارات تقتطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية وتتمثل في:

1-الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فاذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة) أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها أو إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات استثمار والتنمية المستهدفة.

2-التمويل بالعجز (التمويل التضخمي):

هي عبارة عن زيادة إنفاق الحكومة عن إيراداتها الجارية، مما يؤدي إلى لجوء الدول النامية إلى التضخم لسد جزء من هذه الفجوة، وبالتالي فإن التضخم إذا ما نجح في رفع معدل الادخار الوطني، يعتبر شكل من

[1]-أحمد عارف العساف،محمود حسين الوادي ،**تخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، 2011، ص 195-196.

[2]- اسماعيل بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص 296

أشكال الادخار الإجباري، ويمكن أن يضر التمويل التضخمي بالاقتصاد الوطني في البلاد النامية نظرا لضعف و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وارتفاع الميل للاستهلاك[1].

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية.

بما أن المصادر الداخلية بشقيها لم تلبي حاجات الاستثمار فإنها تلجأ للحصول على التمويل اللازم من المصادر الخارجية وتنقسم إلى:

أولا: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

أصبحت للمنظمات الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولا على أهم هذه المؤسسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية، حيث سنحاول توضيح دور هذه المؤسسات في مجال التمويل الدولي:

1-البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

هو أول وكالة دولية تقدم المعونات الاقتصادية من أجل التنمية، وقد طبق البنك عدة قواعد لمنح القروض من أهمها:

أ-تمنح القروض للأغراض الإنتاجية ولتمويل الجزء الذي يحتاج إلى الصرف الأجنبي.

ب-تمنح القروض إلى الدول بضمان حكوماتها أو مصادرها المركزية.

ج-التأكد من إمكانية المقترض على سداد القرض، ودفع الفوائد المستحقة عليه، وعلى الرغم من الموارد المالية التي أتاحها البنك في البلدان المتخلفة، التي أحدثت مساهمات فعاله خصوصا في قطاعات النقل والطاقة وأنظمة الري، إلا أنه لا يعد حلا مناسبا لمشكلة تمويل التنمية، سواء من حيث الحجم أونوعية القطاعات التي يغطيها القرض.

[1]- خالد عيادة نزال عليمات،**انعكاسات الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"**، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر 2014 ص 59.

2-مؤسسة التنمية الدولية:

تمثل هذه المؤسسة مصدرا هاما للقروض السهلة،أي قروض فوائدها شديدة الانخفاض وآجالها طويلة، والتي تقدم للدول النامية ذات الدخل المنخفض، وتأتي مصادرها من المنح التي تقدمها 32 دولة غنية كل ثلاث سنوات، وشروط القروض المقررة في الفترة الأخيرة تتلخص في آجالها محدودة، لذلك اضطرت في الآونة الأخيرة إلى وضع سقوف للقروض التي تمنحها، وأهم الدول المتلقية للمعونات من هيئة المعونة الدولية هي دول إفريقيا شبه الصحراوية.[1]

3-مؤسسة التمويل الدولية:

ينحصر نشاط هذه المؤسسة في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول، وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الاقتراض من البنك الدولي، وعن طريق إصدار سندات تقوم بتسويتها في الأسواق المالية، وتقوم المؤسسة بالتمويل بالمشاركة مع الحكومة والمنظمين في الدول المضيفة بأنصبة متواضعة، وعادة ما تكون صاحبة الإسهام الأصغر.[2]

ثانيا :المنح والإعانات:

هي معونات تقدم من الدول المتقدمة التي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض بهدف رفع معدلات النمو الإقتصادي، حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة وتخصصها لقطاعات معينة دون غيرها، والجدير بالذكر أن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة لتحقيقها وتطلب لسد النقص في الموارد، وهي نوعان :[3]

1-منح لا ترد:

تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية لأنها لا ترد إلى الجهات المانحة وإنما تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدولة المستفيدة، وقد تكون هذه المنح في صورة نقدية للعملة الجهة المانحة أو صورة عينية في

[1] – محمد عبد العزيز –محمد علي الليثي ،**التنمية الاقتصادية مفهومها –نظرياتها –سياساتها**،الدار الجامعية، 2004، ص 281.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية –عبد الرحمان يسرى احمد،**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاها**، دار الجامعية ، 1999،ص 281.

[3] – خالد عيادة، نزال عليمات، مرجع سبق ذكره، ص 56-57.

شكل معونات سلعية، حيث تساهم هذه المنح في توفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة وإدخال أساليب الصناعة وإدارة الملائمة.

2-قروض ميسرة:

وهي القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة وبسيطة ويغلب عليها طابع المساعدة وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية، وهي نوعان:

أ-قروض الميسرة الثنائية: وهي التي تطلبها الدول المستفيدة لدوافع اقتصادية واجتماعية.

ب-قروض المنظمات الدولية: وهي التي تختص بتمويل مشروعات الطاقة.

ثالثا:الاستثمار الأجنبي:

المقصود بالاستثمار الأجنبي انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية، أو خدماتية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية[1].

ويتخذ شكلين أساسيين هما:

1-الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر "عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد يسيطر عليه القائمون في بلد أخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية و مشروعات مشتركة".[2]

[1]- زواقري الطاهر، ارشسن حنان، محمد شعيب توفيق، **الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري** ، كلية الحقوق وعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور، خنشلة، ص 169-170.

[2]- بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان،**المقارنة النظرية للاستثمار الاجنبي** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة الجزائر3ص 81.

2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يمكن تعريفه أنه تلك الاستثمارات التي تتدفق داخل الدولة في شكل قروض مقدمه من طرف أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة، أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة، سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم، بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخولهم حق إدارة المشروع.[1]

[1]- بكطاش فتيحة ،مقلاتي سفيان، مرجع سبق ذكره ص 83.

خلاصة الفصل:

بناءً على ما سبق يمكن القول أن العجز تمويل داخلي على تلبية الاحتياجات الاقتصادية سعت الدولة للبحث عن مصادر جديدة وهي مصادر خارجية لتحقيق التنمية والالتحاق بالدول المتقدمة.

ومن النتائج المتوصل إليها:

- هناك مصادر تمويل خارجية عديدة لتمويل التنمية.
- لتحقيق التنمية يجب استغلال مصادر التمويل.
- الخروج من دائرة التخلف يجب استغلال الموارد المتاحة لتحقيق تنمية اقتصادية.

تمهيد:

عندما نتحدث عن التنمية نتحدث عن مؤشراتها وهذه المؤشرات التي تعبر عن وضعية الاقتصاد الجزائري.

وباعتبار أن البترول مصدر رئيسي لطاقة فالجزائر تعتمد عليه كمصدر لتمويل التنمية الاقتصادية وهو من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان .

ومن جهة اخرى فإن للأسعار النفط انعكاسات، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا على التنمية الاقتصادية.

تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: النفط في الجزائر.

المبحث الثالث: أثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائر.

المبحث الاول: مؤشرات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من المؤشرات للتنمية الاقتصادية في الجزائر تمثل احصائيات واقع التنمية كنصيب الفرد من الدخل الوطني اضافة الى نسبة التحاق بالمدارس اجمالي النتاج المحلي اضافة الى تعداد السكاني الاجمالي.

المطلب الاول: مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني واجمالي من الناتج المحلي:

تعكس المؤشرات الاقتصادية مدى قدرة، البلد في بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية، ويعد مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني من أهم المؤشرات اذ أنه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد.

أولا: نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني.

يعتبر نصيب الفرد من اجمالي الدخل الوطني من أهم المؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي تحدد مستوى التنمية الاقتصادية للبلد.

الشكل رقم (02-01) يمثل مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الدخل في الجزائر:

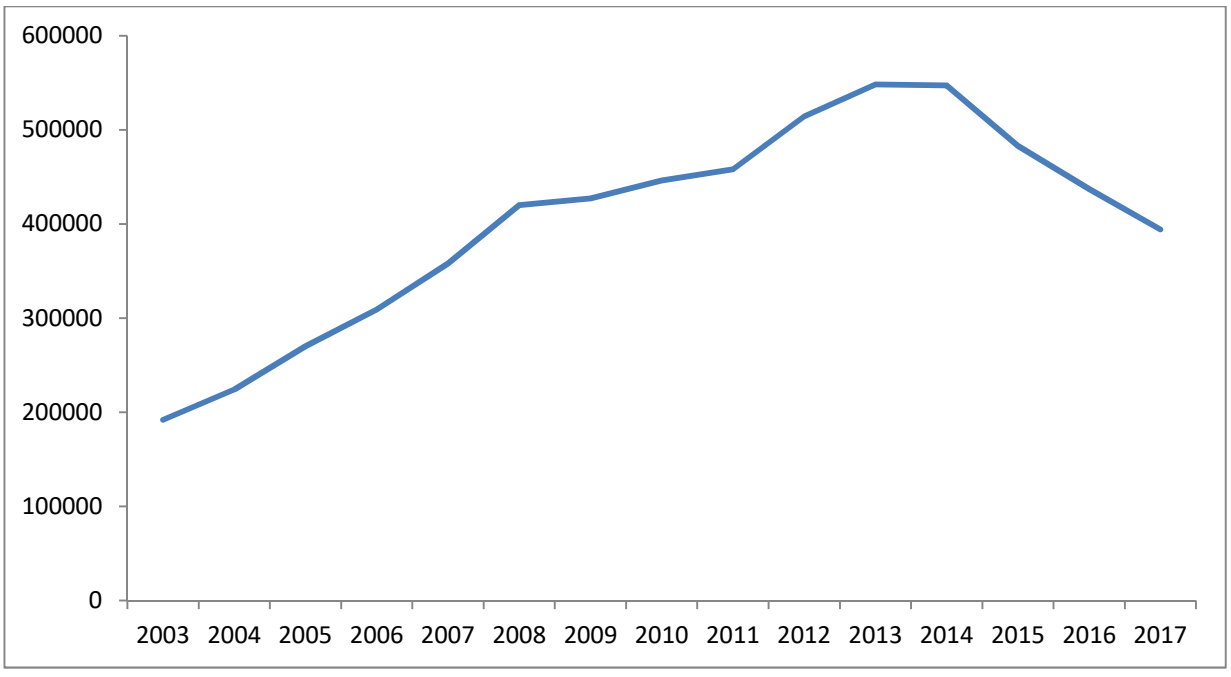

المصدر:من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى ارتفاع معدل نصيب الفرد الاجمالي للدخل الوطني من بين سنة 2002 الى غاية 2014 ليتراوح نصيب الفرد من 172000 الى 547000 ليبدأ بالانخفاض وذلك راجع الى عدة أسباب منها عدم الاعتماد على مصادر خارجية مثلا، والاعتماد بشكل كبير على مصدر داخلي المتمثل في البترول، في هذه الفترة انخفضت أسعار البترول وتدهور أسعار الصرف بشكل مباشر على نصيب الفرد للدخل الإجمالي ليواصل انخفاضه التدريجي لغاية سنة 2017.

ثانيا: إجمالي الناتج المحلي بدولار الأمريكي:

من بين المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للبلد إجمالي الناتج المحلي يظهر ذلك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (02-02) يمثل إجمالي الناتج المحلي الوحدة:دولار الأمريكي

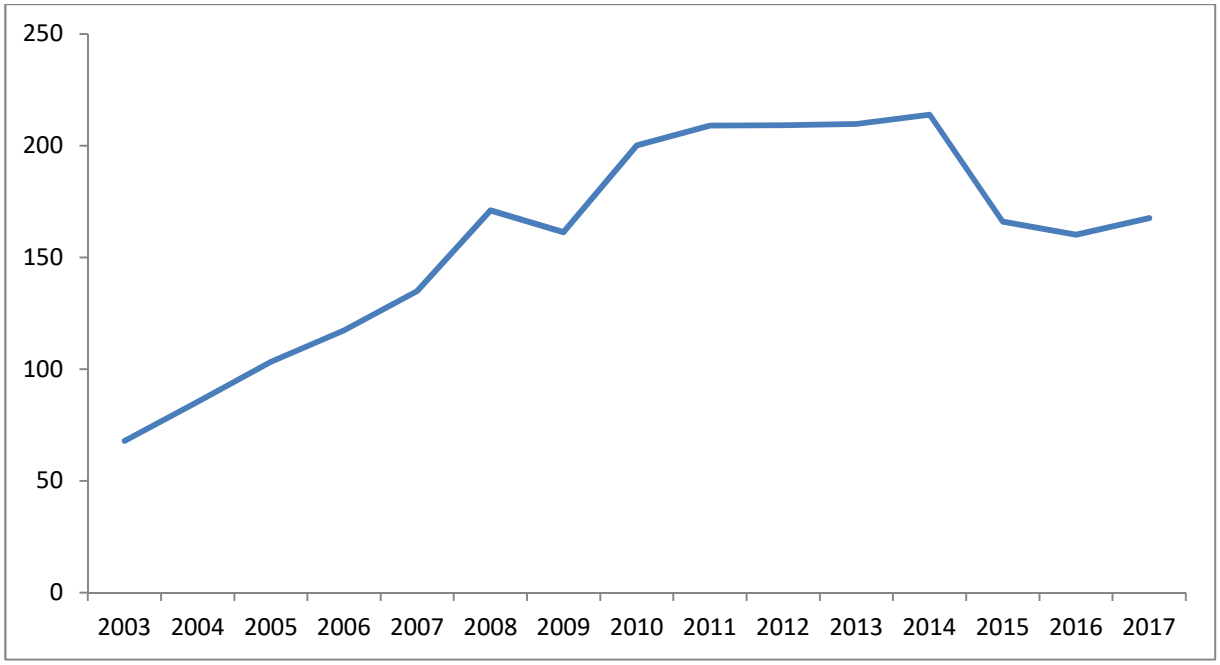

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل ارتفاع معدل إجمالي الناتج المحلي من سنة 2002 إلى غاية 2008 ثم يبدأ بالانخفاض من معدل إجمالي الناتج المحلي قيمته 17100 إلى 13721 سنة 2009 وهذا راجع للأزمة المالية البترولية التي كانت في سنة 2008 و قلة مصادر التمويل ثم يرجع الارتفاع من جديد إلى غاية سنة 2014 ليصل إلى 21381 ليبدأ بالانخفاض من جديد وهذا لعدة أسباب منها للأزمة البترولية سنة 2014 .

المطلب الثاني: مؤشر الالتحاق بالمدارس ومؤشر تعداد السكاني الإجمالي:

تعبر مؤشرات التنمية عن إحصائيات بأرقام نذكر منها مؤشر الالتحاق بالمدارس ومؤشر التعداد سكاني اللذان تطرقنا اليهما في هذا المطلب.

أولا: مؤشر الالتحاق بالمدارس.

يعبر عن إجمالي التلاميذ الملتحقين بالمدارس بغض النظر عن السن وهذا من أهم المؤشرات التي تبين النمو الاقتصادي للبلد

- الشكل رقم (02-03) يمثل مؤشر الالتحاق بالمدارس. الوحدة :%

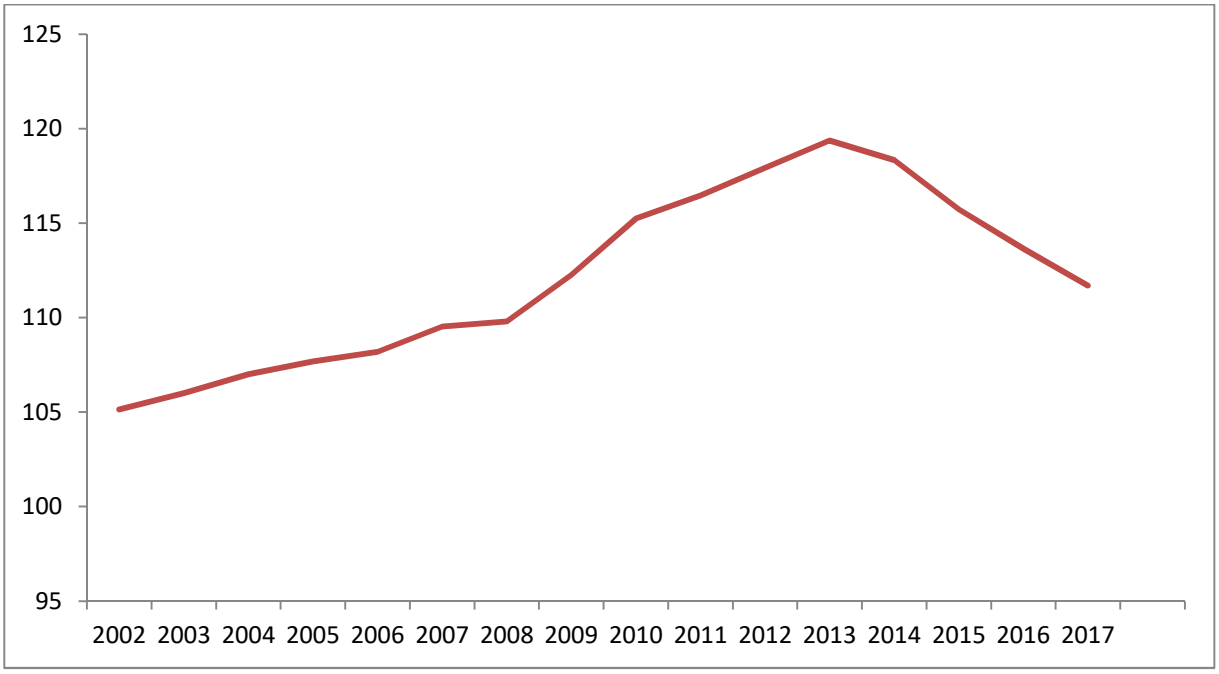

المصدر: من أعداد الطالبتان باعتماد على بيانات البنك الدولي

- نلاحظ من خلال المنحنى البياني أن من سنة 2002 إلى سنة 2013 كانت هناك زيادة في قيمة المؤشر من إجمالي الدخل أما في سنوات أخيرة من سنة 2014 إلى سنة 2017 لاحظنا هناك تراجع في قيمة المؤشر وهذا راجع إلى الأزمة البترولية لسنة 2014 و قلة المصادر الأخرى في الجزائر فالصناعة و الزراعة لا يعتمد عليهما بشكل كبير فهي بنسبة اقل .

ثانيا : تعداد السكاني الإجمالي:

تتمتع الإحصاءات السكانية بأهمية كبيرة لأنها توضح التطور السكاني مع الوقت والمتغيرات المرافقة تسمح بمقارنة هذه المؤشرات عبر الزمن وما بين عدة دول وذلك للبحث عن برامج واستراتيجيات لتخصيص الموارد في البلد ويوضح المنحنى التالي ذلك

- الشكل رقم (02-04) يمثل مؤشر تعداد السكاني الإجمالي. الوحدة :مليون نسمة

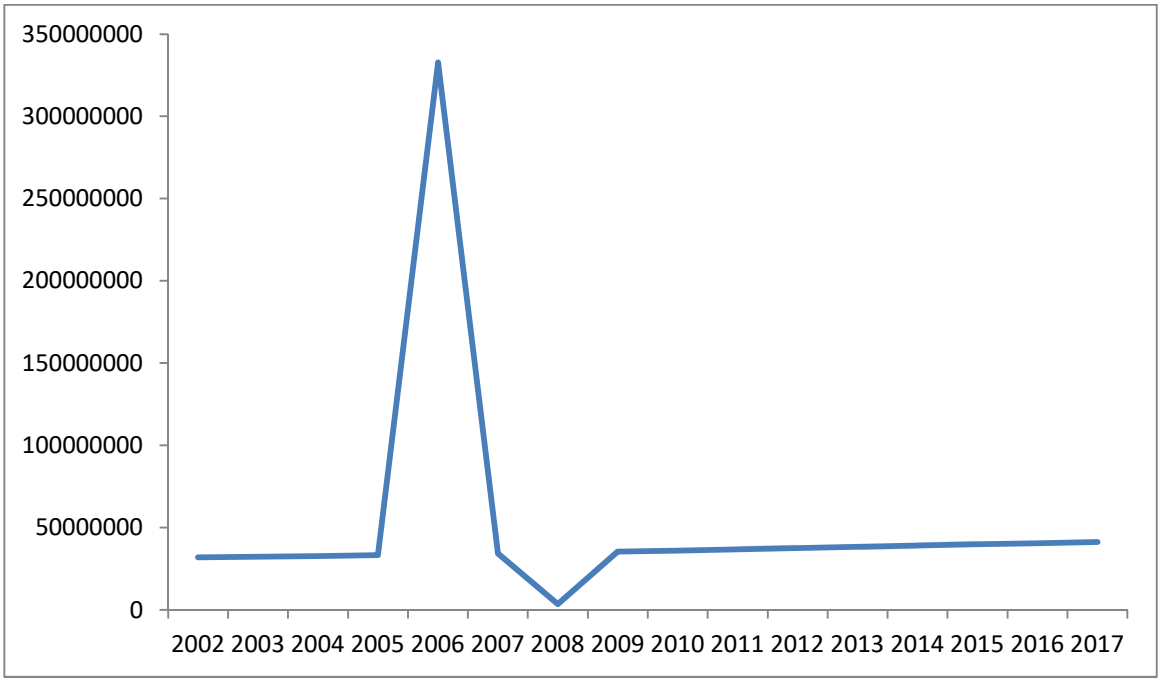

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

- نلاحظ من خلال الشكل أن هناك تزايد في عدد سكان من سنة 2002 إلى سنة 2006 كانت النسبة متساوية و من سنة 2006 إلى سنة 2007 كانت النسبة متزايدة أما من سنة 2007 إلي سنة 2009 كانت النسبة متناقصة و من سنة 2009 إلى سنة 2010 كانت النسبة في تزايد بنسبة اقل أما سنة 2010 إلي يومنا هذا بقيت النسبة ثابتة و ذلك لانتشار الوعي و قلة المعيشة .

المطلب الثالث: مؤشر النّمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي يعتبر مؤشر مهم في الاقتصاد الجزائري الشكل التالي يبين أهم النسب التي شهدها الاقتصاد الجزائر .

الشكل رقم (02-04) يبين تطور النّمو اقتصادي للجزائر للفترة الممتدة ما بين 2007/2002

الوحدة: مليار دولار

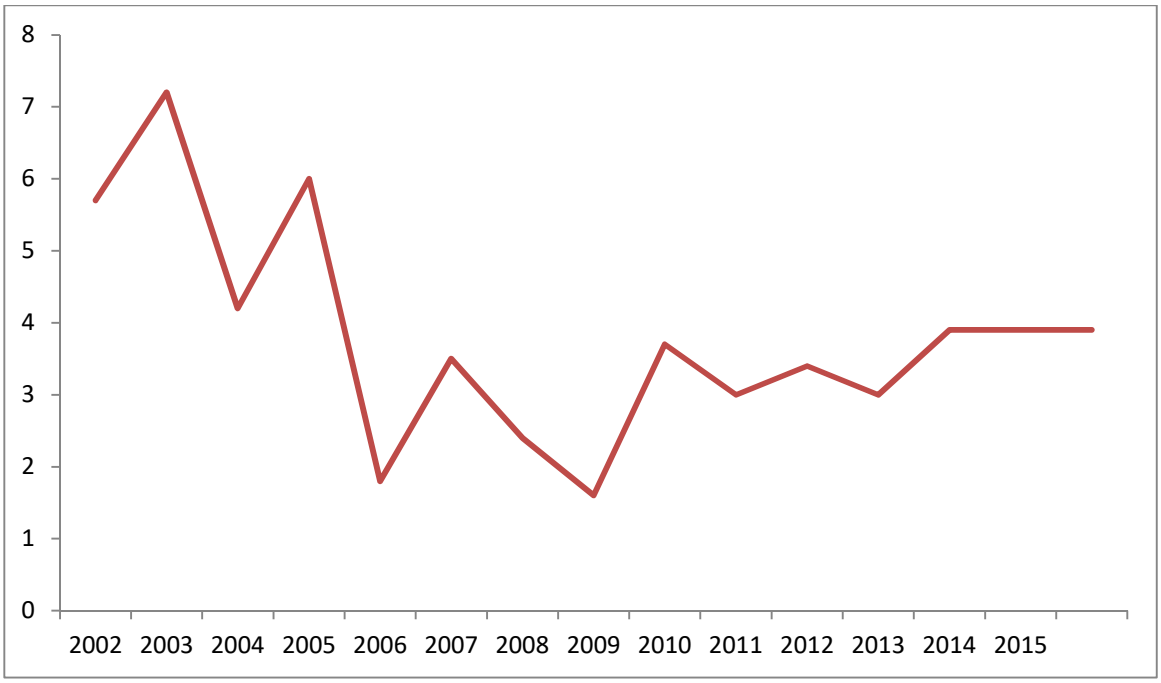

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى البياني أنّ نسبة النّمو الاقتصادي بين سنة 2003/2002 كانت في ارتفاع من إذ تراوحت ما بين 5.7 مليار دولار و 7.2 مليار دولار في سنة 2004 شهدت انخفاض لتصل إلى 4.2مليار دولار ومن سنة 2006 إلى 2015 كان هناك تذبذب بين الانخفاض و الارتفاع بنسب غير متفاوتة و هذا راجع لاعتماد الكبير غلى البترول الذي عرف أزمة مالية و قلة تنوع مصادر أخرى .

المبحث الثاني:البترول في الجزائر

تعتمد الجزائر اعتمادا كبيرا على مصدر داخلي لتمويل التنمية ألا وهو النفط فهي تتصدر المراتب والاولى في إنتاج النفط والغاز لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى البترول في الجزائر.

المطلب الأول:ماهية البترول:

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تتمتع بقيمة اقتصادية كبيرة لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهيته.

أولا: تعريف البترول:

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

-إن كلمة البترول هي بالأصل كلمة لاتينية petroleumوتعني Petrصخر oleum أي بمعنى زيت الصخر والبترول مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة لأنها مشتقة تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها[1].

-الزيت الخام سائل دهني له رائحة خاصة تميزه، وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني و الأصفر، كما تختلف لزوجيته تبعا لكثافة النوعية[2].

نستنتج من خلال التعاريف السابقة أنّ النفط هو سائل دهني يتكون كيمياوياً من الهيدروجين والكربون وتختلف أنواعه بين أسود وأبيض والأصفر.

ثانيا: أنواع البترول[3]

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية، أو بالكثافة أو

---

[1]- محمّد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترول**، ديوان المطبوعات الجامعية 1983،ص03.

[2]- كامل بكري، أحمد مندور، أحمد رمضان، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية لبنان، 1989، ص151.

[3]- عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر النفط أوبك واثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر علوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2014، ص20.

للزوجيته أو بحسب احتوائه على المادة الكبريتية، وان مصطلح درجة الكثافة النوعية، هو عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة جودة البترول. فدرجة الكثافة النوعية تتراوح من 01-60 درجة فكلما كانت درجة الكثافة النوعية عالية دلت على كون ذلك البترول من نوعية جيدة أي بترول خفيف وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة كان البترول من نوعية غير جيدة أي كونه بترول ثقيلاً.

إنّ درجة الكثافة النوعية للبترول تصنف إلى ثلاثة أقسام رئيسية عادة وهي كالآتي:

1-الدرجة العالية وهي رمز للبترول الخفيف والذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الخفيفة تكون من 35 درجة فما فوق.

2-الدرجات المنخفضة وهي رمز للبترول الثقيل الذي يتحصل منه على نسبة عالية من المنتجات الثقيلة تكون من 28 درجة دون.

3-الدرجات الوسطى وهي رمز للبترول المتوسط ذي النوعية المتوسطة للمنتجات البترولية مثل الزيت الغاز وزيت ديزل وزيت التشحيم ويكون مدى الدرجات النوعية بين 28 درجة وحق 35 درجة.

ثالثا: خصائصه:

1-الميزة التكنولوجية الفنية: ترتبط بمدى تطور أساليب معدات الاستغلال الثروة البترولية.

2-الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية): حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

3-ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز: عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

4-الميزة للاستعمال الواسع والغير المحدود: حيث أن لها منافع متنوعة واستعمالات متزايدة رغم سعة وتعدد ذلك الاستعمالات[1].

[1]- الدوري مُحَمَّد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص15

المطلب الثاني: الاقتصاد البترولي :

موضوع الاقتصاد النفطي يعتبر من العلوم الاقتصادية التي تلبي حاجات الإنسان إليها .

أولا: مضمون الاقتصاد البترولي

الاقتصاد النفطي يتضمن مجموعة من النشاطات تمر بمراحل لتكون مجموعة الاقتصاد النفطي كالآتي[1]:

1-مرحلة البحث والتنقيب: وهي المرحلة الهادفة نحو معرفة وتحديد الثروة النفطية وسواء كان من ناحية كميتها وأنواعها ونوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي وكذلك مدى السلامة واقتصاد واستغلال لتلك الثروة الطبيعية.

2-مرحلة الاستخراج والإنتاج البترولي: وهي المرحلة الهادفة الى استخراج النفط من باطن الارض ورفعه إلى سطح الأرض ليكون جاهز للتصدير والتصنيع، وهذه المرحلة تتضمن النشاط المتعلق بالتهيئة وصلاحيته المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي.

3-مرحبة النقل البترولي: وهي المرحلة الهادفة الى نقل النفط من مراكز أو مناطق انتاجية الى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري، وقد تكون مناطق تصديره وتصنيعه قريبة وداخلية وقد تكون بعيدة وخارجية.

4-مرحلة التكرير والتصفية البترولي: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات الصناعية النفطية والمتنوعة والمعالجة، لسد ولتلبية حاجات الإنسان. وهذه المنتجات النفطية المتنوعة بعضها الأساسي أو الرئيسي وبعضها الثانوي بعضها الخفيف كالبنزين والكيروسين وبعضها الثقيل كالإسفلت والشمع وبعضها المتوسط...الخ

إن هذه المرحلة الصناعية يطلق عليها بمرحلة الصناعية التحويلية لأنها نشاط صناعي معتمد ومرتبط بالمادة الخام لتحويلها إلى منتجات مصنعة.

5-مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 04، بتصرف.

6-مرحلة التصنيع البتروكيماوية: وهذه المرحلة هادفة الى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية الى منتجات سلعية بتروكيماوية ومختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية ومنظفات المبيدات والاصباغ والمواد البلاستيكية والانسجة الاصطناعية...الخ

ان هذه المرحلة تضم عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

ثانيا: الصناعة البترولية

تكمن الصناعة النفطية في مجموعات النشاطات الاقتصادية والعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام الى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر وغير المباشر قبل الإنسان.[1]

ولقد أصبح شائعا ومعروفا لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية وكذلك هيئة الامم المتحدة التمييز والتعريف بين الصناعات المختلفة وبصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية.

1- الصناعة الاستخراجية: تهدف الى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الارض وتسويقها بعد اجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة...الخ.

2- الصناعة التحويلية: فهي تهدف الى تحويل تلك المواد الاولية الى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الاغراض الانتاجية أو الاستهلاكية.[2]

وتتميز خصائص الصناعة النفطية في النقاط الرئيسية الموالية:[3]

- الصناعة النفطية تتطلب توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من أجل استغلال الثروة النفطية بسبب تعدد وتنوع المراحل الصناعية

[1]- محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ، ص6-7
[2]-محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره ،ص07
[3]- المرجع نفسه، ص 7-8.

- إنّ نسب الرأس المال ثابت في الصناعة النفطية تكون عالية وكبيرة مقارنة مع نسبة صغيرة لرأس المال المتغير وهذا ناجم عن خصائص الثروة النفطية وكيفية استغلالها.
- الصناعة النفطية تتطلب وتقوم على وسائل ومعدات عمل وإنتاج متطورة ومعقدة ومتقدمة فنياً وتكنولوجياً.
- النشاط الصناعي النفطي يعتمد بصورة كبيرة وغالبا على العمل المركب والعمل المتطلب بمهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي.
- إنّ للعرض والطلب على السلعة النفطية يتصفان بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير.
- يتميز النشاط الصناعي النفطي بكونه على عنصر المغامرة والمخاطرة على اختلافها وتنوعها.
- إنّ المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة والنشاط النفطي هي مادة ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن الحياة الصناعية النفطية هي لفترات زمنية معلومة ومحددة.

"ومن ثم فإننا يمكن أن نعرف الصناعة النفطية على أنها (الصناعة التي تتضمن على عدة مراحل وأنواع مختلفة وهي تجمع الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل وصناعات متكاملة). فالصناعة النفطية تشمل انتاج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على منتجات النفطية أو ما يطلق عليها البتروكيمياوية.[1]

[1]- عبد الهادي حسن طاهر، "تنمية وتطوير الصناعات البترولية في البلاد العربية، تقرير مقدم الى البترول العربي السادس، بغداد، 6-1973/03/13 " نقلا عن محمد أحمد الدوري، نفس المرجع ص6.

المطلب الثالث: لمحة عن البترول في الجزائر:

تعتمد الجزائر في صادراتها على مصدر وحيد ألا وهو البترول بنسبة قد تصل الى 95% ولهذا سنتطرق اليه في هذا المطلب:

أولا: تاريخ البترول في الجزائر

"يرجع تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر الى بداية القرن العشرين، وأول محاولة للبحث والتنقيب عن النفط بدأت عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وفي عام 1946 اكتشفت شركة البترول (الصور الفرنسية) أول حقل نفطي في واد قطراني ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952 وابتداءً من هذه السنة بدأت توضع أول الرخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية-الجزائرية والشركة الوطنية للبحث واستغلال النفط في الجزائر."

أما تاريخ إنتاج النفط في الجزائر، والذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى في 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية هو حقل حاسي مسعود، ذلك في جوان 1956 ثم توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير والذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 الى 20.7 مليون طن سنة 1969.[1]

ثانيا: أهمية البترول في الجزائر

"تكمن أهمية النفط الاقتصادي في | أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على سواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول،وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول ازدهارها".

وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين:

[1]- عبد العزيز وطيان، "الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830-1985" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،1992 ص52.

1- كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراف العالمي ونطاق استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.

لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية...الخ إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

2- بإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي. والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية الميزانية العامة مصدرها الإرباح، التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.[1]

ثالثا: السياسة البترول في الجزائر:

ففي هذا الجزء سنحاول التطرق الى سياسة النفطية في الجزائر[2]:

1- **رهانات قطاع المحروقات:** يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسيا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم المحروقات بحوالي 61% من الانتاج المحلي وبأكثر من 11% في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 47% من عائدات الصادرات وتساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2010 حوالي 15.3 مليارم^3 من المنتوجات البترولية و28 مليار م^{3}من الغاز الطبيعي، ان الدور الهام الذي يضطلع به قطاع المحروقات ولايزال في استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة. مكن من وضع رسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على اربعة محاور رئيسية وهي:

1- اثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري "2019/03/06، 11.56"
http://kanz-redha.blogspot.com/2019/08/blog-post-3833.html

2- عصماني مختار، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014)**،"مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال والتمنية المستدامة كلية العلوم وع ت، جامعة سطيف2014،2013،1ص97-99

- تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.
- التعاون الدولي في مجال الطاقة.

2- السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على بيئة:

ان لنشاطات قطاع المحروقات تأثير سلبي مباشر على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة اجراءات من أجل الانقاص من حدة التأثيرات، شملت:

- ترقية وتطوير استعمال الطاقات الاقل تلوث (الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص).
- انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 49% من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.
- التخفيض التدريجي لحصة المواد الطبيعية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.
- بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل.
- تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني اكسيد الكربون من خلال عملية اعادة حقنه في حقل عين صالح.
- الانخراط في المبادرة الشاملة للشراكة من أجل انقاص كمية الغاز المحروق التي أطلقها البنك العالمي.
- ادراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي يرمي الى تدعيم وتحديث وحدات المعالجة، ووضع نظام المراقة الذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود بخفض نسبة الكبريت والمواد العطرية بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية منتجات البترول.

ادراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن عمليات التحويل والانتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة.

3- التعاون الاقليمي والدولي:

ترتكز استراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسين هما:

أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الاخيرة، في ظل تشكيل مجموعات اقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة اقتصاد التي

تحول للطاقة دورا محركا في العلاقات الدولية حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين.

أ-على مستوى الاقليمي: يتشكل الغاو الطبيعي و الكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة ومن ثم السعي لخلف منطقة أورو- متوسطية للتبادل الحر، عبر:

- تطوير المبادلة الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية.
- التصنيع من خلال مشاريع واسعة النطاق اقليميا في مجال البتروكيمياء والأسمدة والصناعة شبه طاقوية.

تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية والمحافظة على البيئة.

ب-**على الصعيد الدولي**: تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والاقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين، والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الامن والامدادات، وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب الى اطار منظمة أوبك إلى:

- متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول الى جماع حول ضرورة استقرار السوق النفطية ومستوى متوازن للأسعار.
- التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا ما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للنفط والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

المبحث الثالث: أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:

الجزائر تعتمد في اقتصادها على البترول لهذا تتأثر بتقلبات أسعار البترول في أسواق النفط العالمية.

المطلب الأول: تطور عائدات المحروقات في الجزائر:

تحتل الصادرات النفطية حصة الاسد من مجموع الصادرات الكلية الجزائرية، حيث وصلت نسبتها إلى 93.84 % من اجمالي الصادرات الكلية خلال سنة 2016 أما بالنسبة المتبقية فهي تتمثل أساس فيما يلي:

- المنتجات النصف المصنعة التي تمثل حصة 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي.
- السلع الغذائية بحصة 1.13% أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي.
- المواد الخام بحصة 0.29 % بقيمة مطلقة تقدر بـ 48 مليون دولار أمريكي.
- السلع المعدات الصناعية للسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي بـ0.18% .%0.06

الجدول (02-01)يبين تطور عائدات الجزائر من التجارة الخارجية:

الوحدة : دولار الأمريكي

التعيين	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	الحصة
التغذية	315	355	315	402	323	235	327	1.13
الطاقة والتشحيم	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	93.84
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	0.29
نصف المواد	1056	1496	1527	1458	2121	1693	1597	4.54.5
سلع المعدات الفلاحية	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	30	35	32	28	16	19	53	0.18
سلع الاستهلاك الغير غذائية	30	15	19	17	11	11	18	0.06
مجموع الصادرات	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	100

المصدر: المركز الوطني للأعلام الأولي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

http ://www.andi-dz/index-php/ar/statistique/biloncommerce-exterieur

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات من الموارد الطاقوية ارتفعت من سنة 2010 إلى سنة 2019 حيث وصلت إلى 62960 مليون دولار أمريكي، لتبدأ بانخفاض من سنة 2014 و ذلك راجع إلى الأزمة البترولية إلى غاية 2016 .

نلاحظ أيضا أن الموارد الطاقوية تمثل أكبر نسبة من الموارد الأخرى فالسلع الاستهلاكية والغير الغذائية تمثل أقل نسبة وبنسبة منخفضة جدا.

المطلب الثاني: الأزمات المرتبطة بتقلبات أسعار البترول:

لقد شهدت أسواق النفط العالمية أزمات متتالية من 1973 إلى غاية 2014 وتتمثل هذه أزمات فيما يلي:

اولا:الأزمة البترولية 1973م:

لقد أطلقت على هذه الازمة تصحيح أسعار البترولية وتقييم برميل بقيمة الحقيقة التي كانت متدنية الى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973م قررت المنظمة زيادة اسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3دولار لبرميل الواحد في أكتوبر 1973 الى 12 دولار أي رفع أسعار بنسبة 400%.

ثانيا:الازمة البترولية 1979م:

ارتفعت أسعار البترول ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الايرانية (حرب الخليج الاولى) من 13 دولار الى 32 دولار البرميل الواحد خلال الاشهر القليلة مما أدى الى انفجار ازمة نفطية ثانية.

ثالثا:الازمة البترولية عام 1986م:

ففي الاسبوع الأخير من الشهر الاول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة اذ وصل سعر بحر الشمال الى 17.70دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها اسعار النفط الى أقل من 13 دولار للبرميل الواد.

رابعا:الازمة البترولية عام 1998م:

في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 م تعرضت سوق النفط العالمية الى هزة سعرية أدت الى اختلال كبير في العرض والطلب، فتدهورت أسعار البترول الى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر في نفس السنة.[1]

خامسا:الازمة البترولية عام 2004م:

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت الى مستويات قياسية لم تشهدها الاسعار الاسمية للنفط من قبل، اذ وصل معدل السنوي لسعر أوبك الى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة اوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987م وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

سادسا:الازمة البترولية عام 2008:

سجلت اسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004م بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008 لكن اعصار الازمة المالية العلنية كان له أثرا واضح على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009م، ثم ارتفع مجددا ليصل 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني.

سابعا:الازمة البترولية عام 2014م:

[1] - مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني: تداعيات المحتملة لأزمة قطاع اقتصاد الجزائر، مقدمة في اطار الندوة المنظمة من طرف تقسيم الاقتصاد والادارة حول أزمة أسواق الطاقة ولتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات في أسواق الطاقة، 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، ص 4-5.

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في اسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد ان وصلت الاسعار الى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات، فاشتدت المخاوف من ازمة يرجحها الخبراء تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية اضافةً الى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) وتضاؤل سلطتها على تحديد الاسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد، والى توازنات اقليمية وجيوسياسية[1].

كل هذا ادى لانخفاض شديد في قيمة العائدات النفطية الجزائرية والذي اثر بدوره على نصيب الفرد من الدخل الوطنيين والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول **رقم(02-02) اسعار النفط ونصيب الفرد خلال الفترة 2014-2016.**

السنوات	سعر النفط الخام: الدولار للبرميل	نصيب الفرد من اجمالية الدخل الوطني،طريقة الاطلس(بالأسعار الجارية بدولار الامريكي)
2014	100.2	5470.00
2015	49.49	4800.00
2016	32.18	4220.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات

https://data.elbankeldawli.org /indicator/ny.GNP.PCAP-CDview : chart

يبين الجدول أن سعر البترول الخام لسنة 2014 قد وصل إلى 100.2 دولار للبرميل، وافقه نصيب الفرد من إجمال الدخل الوطني بـ 5470.00 دولار أمريكي ويبدأ في انخفاضه حيث وصل سعر البترول إلى 49.49 دولار وفي سنتي 2015-2016، كانت 32.18 وهذا أثر سير أعلى نصيب الفرد من الإجمالي الدخل الوطني الذي وصل إلى 4800.00 و422.00، دولار أمريكي على التوالي.

المطلب الثالث: أثار انخفاض أسعار البترول

يمكن معرفة آثار انخفاض اسعار النفط من خلال بعض المؤشرات تتمثل فيما يلي:[2]

[1]- مريم شطيبي محمود، ، ص 4-5.

[2]- المرجع نفسه، ص06-11.

اولا:الميزان التجاري:

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 فائضا تجاريا قدره نحو 5.39 مليار دولار مقابل 6.6 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية مسجلاً بذلك تراجعا قدره 18 %، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية منذ شهر جوان الى غاية سبتمبر 2014م نحو 4923 مليار دولار مقابل 48.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2013، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 43.83 مليار دولار مقابل 41.93 دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاع قدره 4.55% حسب ارقام المركز الوطني للأعلام والاحصاء التابع للجمارك الجزائرية.

- وحسب نفس الإحصائيات فإن نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت 112 بالمئة خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة 2014 مقابل 116 بالمئة خلال نفس الفترة من سنة 2013م، وحافظت المحروقات على حسب الاسد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته 95.83 بالمئة من الصادرات بقيمة قدرها47.18 مليار دولار مقابل 46.97 مليار دولار خلال نفس الفترة.

ثانيا:ميزان المدفوعات:

اثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وان احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير،الا أن هذه القدرة على مقومات الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت اسعار البرميل على مستويات منخفضة.

فعندما انخفض سعر البترول الى 70 دولار للبرميل الواحد سجل اجمالي ميزان المدفوعات عجزاً خلال السداسي الاول من سنة 2014م قد بـ 1.32 مليار دولار مقابل فائض قدر بـ 0.88 مليار دولار في نفس الفترة من العام السادس، ونتيجة لذلك تقلصت الرأس مالية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة مالي 193 مليار دولار في نهاية جوان 2014 بعد أن بلغ في نهاية 2013 حوالي 194 مليار دولار قبل أن تنخفض مرة أخرى إلى 185 مليار دولار فهي نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بذلك قد خسرت مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي إلى 172.6 مليار دولار بنهاية عام 2015 ما يعادل 28 شهرا من الواردات السلعية مقارنة مع 193 مليار دولار نهاية النصف الأول من عام 2014 التي كانت تعادل 40 شهرا من الواردات.

ثالثا:الناتج الداخلي الخام:

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى 208 مليار دولار لسنة 2015 ، مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014 على أساس نمو سنوي في حدود 04% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لم يتجاوز 3.9% عام 2015 مقارنة مع 4.5% لعام 2014 نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات على التنويع في المجال الاقتصادي.

إضافةً إلى:

1/–تهديد السلم الاجتماعي: إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأن التأثير بشكل مباشر على الجهة الاجتماعية فهي الجزائر، حيث إن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى عنه بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتياجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الكوني وهي احتياجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الاسعار قد يؤدي الى غضب شعبي كبير في الآجل القريب مما يهدر السلم الاجتماعي.

2/–تقليص المساعدات الخارجية الممحونة للدول الفقيرة:

لا تزال تداعيات التراجع المستمرة لأسعار النفط تلقى بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الاجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية الى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها الى بعض الدول الافريقية، وهي اما دول مجاورة للجزائر أو تنتمي الى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول

بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل 80مليون دولار، وسينخفض الى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية. ويستثنى من القرار مساعدات المتعلقة ببرامج التدريب العسكري والامني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد الجزائرية المتخصصة، وهي المساعدات التي تمحها الجزائر سنويا نحو 14 دولة افريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية ايزاء دعمها للتنمية الافريقية.

خلاصة الفصل:

في فصلنا هذا كان محاولة للتوضيح بعض قيم مؤشرات التنمية وكذلك النفط والانعكاسات التي تحدثها أسعار النفط اذ أن الجزائر تعتمد على صادرات النفطية بشكل كبير فالنفط يعتبر مصدرها أكثر اعتمادا في تمويل التنمية الاقتصادية، من بين النتائج المتوصل إليها:

- المؤشرات الاقتصادية تدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على النفط بأن عند حدوث أي أزمة متعلقة بالنفط يكون الاقتصاد الجزائري في وضعية صعبة .
- المصدر الداخلي للتمويل الذي تعتمد عليه الجزائر هو البترول .
- انعدام مصادر التمويل الأخرى وقلتها في الجزائر.
- إن أسعار النفط المخفضة جدا مقارنة بأسعار النفط بالفترة 2012-2013 وهذا ما يجعل التخوف الكبير بالنسبة لدولة الجزائر باعتبارها من الدول النامية .

تمهيد:

من الضروريات التي يجب التركيز عليها من أجل إحداث تنمية اقتصادية بهذه الدول، لذلك تسعى جاهدة للاستقطاب الاستثمار الأجنبي .

تمثل تحويلات المهاجرين موردا هامة للعملة الصعبة لكثير من اقتصاديات، فالجزائر مؤخرا تهتم بهذا الجانب اهتماما كبيرا وتولي له أهمية كبيرة.

تعتبر المساعدات الانمائية أهم مصدر لتمويل الدول والجزائر من بين الدول التي تتلقى مبالغ لا يستهان بها من هذه التحليلات .

ومن خلال ما تم التطرق إليه يمكننا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي كمصدر تمويل دولي بديل عن المحروقات في الجزائر.

المبحث الثاني: تحويلات المهاجرين كمصدر تمويل دولي بديل عن المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: المساعدات الإنمائية كمصدر تمويل دولي بديل عن المحروقات في الجزائر.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي كمصدر تمويل دولي بديل عن المحروقات في الجزائر.

من بين الدول النامية التي تسعى الى تحقيق التقدم والتنمية هي الجزائر في حدود امكانياتها الاقتصادية حيث تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري و لهذا تطرقنا الى الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

تعددت تعاريف الاستثمار نوجز بعضاً منها مع ذكر أنواع استثمار :

أولا: تعريف الاستثمار.

- لغة: كلمة مشتقة من الثمر ويطلق الثمر عدة معاني كحمل الشجر أي ما ينتجه الشجر، أنواع المال والبحث عن النماء و الزيادة[1].
- اصطلاحا: أما في الاصطلاح الاقتصادي توجد عدة تعاريف نذكر منها:
- الاستثمار: هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل انتاجية جديد أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الانتاجية [2].
- الاستثمار هو كل تضحية بالموارد حاليا بهدف الحصول منها في المستقبل على المداخيل خلال فترة زمنية ممتدة يكون مبلغها الاجمالي أكبر من الانفاق الدولي[3].
- الاستثمار يعني التضحية بقيم مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل حيث يعتبر عرض عدم التأكد اساس التفرقة بين الاستثمار و الادخار اذ أن الادخار عائد مؤكد[4].

من هذه التعاريف نستخلص أن الاستثمار هو التضحية بمنفعة الحالية من أجل الحصول على منفعة في المستقبل بإضافة الى التوظيف أموال الموجودة من أجل الحصول على أرباح أكثر في المستقبل في بعض المشاريع.

---

[1]- قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه، وضوابط في الفقر الاسلامي**، دار النفاش للنشر والتوزيع، الأردن 2000، ص 15

[2]- محمد بيتر عليه،**القاموس الاقتصادي**، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بدون سنة النشر، ص 32 .

[3]- سعيد توفيق عبيد، **الاستثمار في الاوراق المالية**، مكتبة عين الشمس الأردن، 2003ص23-24.

[4]- هشام عبد الله "**الاقتصاد**" ط(02)،أهلية للنشر والتوزيع عمان4، الأردن 2006، ص 772 .

ثانيا: أنواع الاستثمار الأجنبي:

حيث أن للاستثمار الاجنبي نوعين الاستثمار الاجنبي المباشر والغير المباشر كالآتي:

1-استثمار الاجنبي المباشر:

- هو نوع من أنواع الاستثمار يتم خارج موطنه بحثا عن العدول مستقلة سعيا وراء تحقيق جملة من الاهداف الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و سياسية سوآء الهدف مؤقت أو لأجل محدد لآجال طويلة أو غير مباشر ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو شركة أو عدة شركات[1].

- هو استثمار من أجل تحقيق أهداف احصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمار مباشرة لا يمكن أن يكون انطلاقا من توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدولة الأصلية للاستثمار و الدولة المضيفة له [2].

- و يعرّفه البعض الآخر على أنه عبارة عن كل استخدام يجري في الخارج بموارد مالية يملكها بلد من البلدان.[3]

بناءًا على ما تقدم نستنتج أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو استثمار يقوم به شخص طبيعي أو معنويٌ في بلد آخر غير بلده والذي يكون أكثر استقراراً سواءا من الناحية الاقتصادية وسياسية هدفه تحقيق أكبر ربح.

2-الاستثمار الاجنبي غير المباشر (الاستثمار المحفظي):

-يعرفه على أنه الاستثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء السندات الخاصة لاسهم من حصص أو سندات الدّين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، أي هو تملك للأفراد والهيئات والشركات البعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير لأجل مقارنة الاستثمار المباشر[4].

---

[1] فريد نجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق العربي**،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر 2004 ص85

[2] http // :www.ctubndda-jeerar.com.naviguer de : 05/02/2016

[3] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر-مصر-السعودية) رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية**، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008 ، ص 28.

[4] عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و الجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2001،ص13 .

-بأنه استثمار الذي يتخذ أحد شكلين إما شراء الأجانب لأسهم الشركة أو اعطاء قروض أو الحكومة على سندات أو أذونات الخزينة التي يقوم المستثمر الأجنبي ويعرف كذلك بأنه قيام المستثمر الأجنبي بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (سندات)[1].

-ان موضوع الاستثمار الاجنبي غير المباشر من الموضوعات التي نالت اهتمامها واسعاً من قبل الباحثين اذ تمثلُ احدى الاشكال الرئيسية لتدفقات رؤوسه الاموال عبر العالم ويدعى هذا النوع أيضاً بالاستثمار الاجنبي المحفظي(foreigndirectimvestment FPI) والمشتقة من الاستثمار الاجنبي في المحافظ الاستثمارية فالاستثمار الاجنبي في محفظة الاوراق المالية يتعلق بتحركات رؤوس الاموال متوسطة وقصيرة الاجل بين دول العالم المختلفة ويعي شراء بعض الاوراق المالية من اسهم وسندات لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من ارباح الشركات التي قامت بإصدار الاسهم الا أنه لا يترتب عليه وخلاله فالاستثمار المباشر- حقوقاً للرقابة أو المشاركة في ادارة هذه الشركات.[2]

مما سبق يتضح لنا أن الاستثمار الاجنبي المباشر هو أن يملك مستثمر أجنبي اسهم وسندات في السوق البلد المضيف، يتعلق بتحركات رؤوس الاموال متوسطة وقصيرة الاجل يهدف الى تحقيق أقصى أرباح.

[1]- اميرة حسب الله مُحَمَّد، محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، مصر 2005 ص44

2- إياد الظاهر مُحَمَّد، صلاح حسن أحمد، الاستثمار الاجنبي غير المباشر وانعكساته على تداول الاسهم العادية، دراسة تطبيقه في سوق العراق للاوراق المالية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2003، ص105.

المطلب الثاني: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

نتحدث في هذا المطلب عن أهم المراحل التي مرت بها حركة الاصلاح في الجزائر وذلك بالمرور بإطار التشريعي الى: أجهزة تطوير الاستثمار.

أولا: العرض القانوني لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

نتحدث عن العرض القانوني لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر كتالي:

1-تطور قوانين الاستثمارات في الجزائر قبل مرحلة الاصلاح الاقتصادي:

أ- **قانون الاستثمارات الصادر في 26 جويلية 1963**: أصدرت الجزائر أول نص تشريعي يتعلق بالاستثمارات سنة 1963[1]، حيث كان هذا الاخير يهدف أساس الى إعادة بعث النشاط الاقتصادي حيث اعتبر الملاحظون أن هذا القانون كان موجها خصيصا الى المستثمر الاجنبي، خاصة و ان الجزائر في تلك المرحلة لم تكن تملك رأسماليين وطنين لهذا كان يجب عليها توجيه دعوة الاستثمار الاجنبي المباشر الانتاجي حيث جاء هذا النص بعدة امتيازات جبائية و مالية من شأنها جلب هذه الفئة، فمن حيث الضمانات يستفيد المستثمرون الاجانب من الحرية الشاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا معنويين أو طبيعيين و كذا حرية التنقل والاقامة، ومن هنا نجد أن هذا القانون يكرس مساواة النظام الجبائي و مبدأ الضمان ضد نزع الملكية[2].

ب-قانون الاستثمارات لسنة 1966:

جاء هذا القانون خصيصا لأجل تحديد الاطار المنظم لمساهمة رأس المال الخاص في التنمية الوطنية، والذي جعل الدولة والهيئات التابعة لها تأخذ زمام المبادرة في القيام بالمشروعات الاستثمارية ضمن القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، و التي وضعت في المادة 04 القائلة:« تستطيع الاشخاص الطبيعية و المعنوية الجزائرية أو الأجنبية إنشاء أو تطوير مشروعات صناعية أو سياسية تزيد من المنتجات الانتاجية الأمة... »

[1] قدور بن أحمد، **الاستثمار الاجنبي المباشرفي الجزائر بين الاصلاح والواقع**، رسالة ماجستير 2002-2003 ص64-65

[2]- المرجع نفسه، ص66.

ومن هنا نلاحظ أن هذا القانون قصر الاستثمار على المجالات معينة دون أخرى كالمناجم، المحروقات والفلاحة التي يعتبرها إستراتيجية، كما أن هذا القانون قام بدعوة رؤوس الأموال الخاصة بغرض إنشاء مشاريع معينة و محددة[1].

ج- قانون الاستثمارات لسنة 1982: يدور أن النصوص التشريعية السابقة لم تنجح الى حد كبير على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث أن المعدل الاستثمارات المنجزة كانت ضعيفة كون السياسات الاقتصادية المعتمدة لم تكن تشجع من مكانة الاستثمارات الاجنبية فهي ذات طابع مركزي من جهة أخرى فإن الميدان العملي شهد هو لآخر محدودية كبيرة نظرا لاتساع دائرة المشروطية وظروف البيروقراطية، والى جانب هذا فإن الانفتاح في المجال التشريعي تحقق ضمن اطار القانون المتعلق بالشركات الاقتصادية المختلطة و المصادق عليه في 28 أوت 1982، هذا النص يعتبر في حد ذاته ترجمة فعلية للتغيرات الهامة الحاصلة في موقف السلطة العمومية اتجاه الاستثمارات الاجنبية، وتجسد ذلك في امكانية انشاء شركات اقتصادية مختلطة يشارك فيها الطرف الاجنبي بنسبة 49% من رأس المال الشركة، كما أن هذا القانون جاء استجابة التطور الاحتياجات الاجتماعية خلال هذه الفترة وكيف ما كان الامر فإن انشاء هذا النوع من الشركات يخضع وجوبا لبروتوكول اتفاق يبرم بين مؤسسة والطرف أو الاطراف الأجنبية وهو بمثابة اعتماد مسبق للشركة المختلطة.

غير أنه لا يمكن لهذا الاخير أي أثر قانوني الا بعد الموافقة بموجب قرار وزاري مشترك بين وزير المالية ووزير التخطيط وكذا وزير الوصي على المؤسسة الاشتراكية المساهمة، ويحول هذا القرار القاضي باعتماد للشركة المختلطة الاقتصاد المزعم انشاؤها بمجرد تأسيسها من الامتيازات الجبائية.

2-الإطار القانوني لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاصلاحات (بعد عام 1986):

- كان قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخطوة الاساسية في هذا المجال:

أ- قانون النقد و القرض كتكريس لمبدأ الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعتبر هذا القانون المرجع الاساسي الذي جاء من أجل تنظيم سوق الصرف و حركة رؤوس الأموال فهو في الواقع ليس بقانون خاص بالاستثمارات ولكن هذا لا يمنع من وجود نصوص ومواد تعي بالجانب الاستثماري نوجز بعض من مبادئه:

[1]- قدور بن أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

- استقلالية البنك المركزي، (ألغيت بعد التعديل).
- الغاء فوارق بين القطاع العام و القطاع الخاص.
- اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة و غير المقيمة بدلا من الوطنية و غير الوطنية.
- احداث توازن في سوق الصرف.

قانون الاستثمارات لسنة 1993: إن الجزائر حققت قفزه نوعية في مجال التعامل مع القضايا الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة بعد المصادقة على الاطار التشريعي الجديد الذي تجسد في أحكام المرسوم 93-12 المؤرخ في 15-10-1993 ويعتبر هذا النص البنية الاساسية والحجر الاساس والزاوية في مجال الاجراءات ذات الطابع، التشريعي التي تحكم مجال الاستثمارات، ولعل أهم النقاط الاساسية التي جاء بها هذا النص التشريعي تكمن فيما يلي :

- ازالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة والاجنبية والعامة والوطنية.

- التخفيض في اطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية الجمركية والمالية مع ازالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل انجازها موضوع تصريح بالاستثمار.
- ضمان حرية تحويل رؤوس الاموال القابلة للاستثمار و العوائد الناجمة عنها.

لقد ألغى هذا النص التشريعي صراحة كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات، حيث أن هذا القانون جاء نتاجا للإصلاحات التي شرعت الجزائر في تطبيقها منذ 1988 هذا التاريخ الذي تزامن مع انشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية كما سبق صدوره صدور القانون التجاري[1]، والقانون المتعلق بالتحكيم في مجال التجارة الدولية[2].

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 1993 يعدل و يتمم الأمر رقم75-50 المؤرخ في 26-09-1975 المتضمن القانون التجاري رقم 27-الجزائر،1993.

[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أفريل 1993 يعدل و يتمم الأمر رقم 99-154 المؤرخ في 08-09 1966المتضمن قانون الاجراءات المدنية رقم 27 الجزائر 1993

ج- أمر 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

لقد جاء هذا الأمر من أجل تحديد النظام الذي يعتمد الى تطبيقه على الاستثمار الوطنية والاجنبية في هذا الصدد نشير الى أن هذا التشريع جعل الاستثمار حرا و مشجعا و هذا غير الغاء لفظ الانشطة المخصصة لدولة أو لفروعها ضمن هذا أصبح قطاع الاستثمارات مفتوح لجميع الشركاء الوطنيين وفي العالم في اطار تشريع قانوني يندرج ضمن مسعى تحرير الاقتصاد ككل.

ثانيا: مصادر و أجهزة تطوير الاستثمارات نحو استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر:

تتمثل مصادر واجهزة تطوير الاستثمار نحو استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في وكالتين والمجلس الوطني للاستثمار كالتالي:

1-وكالة ترقية و دعم الاستثمار (ASPI)

تأسست هذه الوكالة عام 1993 و ذلك بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات، وهي جهاز الحكومي لها الطابع الاداري أنشأ لخدمة المستثمرين، وقبل مضي سنة من تأسيسها أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والاجنبي في الجزائر، ويتميز عمل الوكالة بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بالمناخ الاستثماري في البلاد وبإعداد الملفات الخاصة بالفرص الاستثمارية وعرضها على المستثمرين[1].

ولقد دعم قرار نشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار، صدور المرسوم التنفيذي 94-319 الذي يدعو الى تحديد صلاحياتها و تنظيم سيرها[2].

2-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) :

بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار جاءت ANDI لتطوير الاستثمار لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار سابقا APSI في 20 أوت 2002، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تعني بخدمة المستثمرين الوطنين والاجانب على حد سواء[3].

---

[1] الجزائر فرص للأعمال و الاستثمار، **مجلة الاقتصاد والأعمال**، عدد خاص 1999،ص42

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990، المتعلق بنشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار وتحديد تنظيم سيرها.

[3] Nation unies rapportd

3-المجلس الوطني للاستثمار (CNI) :

يعتبر هذا الجهاز من التحديات الكبرى للمرسوم 2001، وهو جهاز جديد يعمل تحت وصاية رئيس الحكومة يشكل من :[1]

- الوزير المكلف بالمالية.
- الوزير المكلف بالجماعات المحلية.
- الوزير المكلف بطاقة والمناجم.
- الوزير المكلف بالتجارة
- الوزير المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار
- الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثا: طاقات الجزائر لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

1- توفر الموارد الطبيعة: انّ غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلا يمثل عاملا هاما.

2- الموقع الجغرافي الممتاز: تقع الجزائر في شمال افريقيا متوسط بلدان المغرب العربي كما أنها مجاورة لأروبا، والوطن العربي يعطيها موقعا استراتيجيا ممتاز من أجل تقييم طاقتها الاستثمارية.

3- الأوضاع الاجتماعية والثقافية.

4- البنية التحتية: الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2381741كم$_2$، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة والسكك الحديدية والموانئ والمطارات حيث يقدر طول الطرق المعبدة 106000 كم$_2$،[2]، وبينما السكك الحديدية 4000 كلم$_2$.

5- الظروف السياسية والأمنية.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 01 –218 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001، المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار المادة 04.

[2]- pour quoi universitive en algérie دراسة قام بها خبراء كناديين وممثلين وزارة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر).

الجدول رقم (3-1) يمثل الملامح العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الاستثمار الاجنبي المباشر (مليون دولار)	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التدفقات											
-الواردة	1.145.34	1888.17	1.743.33	2631.71	2.753.76	2.301.23	2.580.35	1.499.42	1.692.89	1.506.73	-587.31
-الصادرة	20.19	33.97	150.63	317.98	214.81	220.49	533.51	-41.30	-268.29	-18.50	103.22

المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)

التدفقات :

أولا: الواردة:

نلاحظ ارتفاع أو زيادة في التدفقات من سنة 2005 إلى غاية 2009 حيث يبدأ بالإنخفاض تدريجي من 1145.32 مليار دولار إلى 2753.76 مليار دولار.

وتستمر في انخفاض إلى سنة 2012 لتصل إلى قيمة 149.42 مليار دولار، ولترتفع من جديد لتصل إلى قيمة 1692.89 مليار دولار، وفي سنة 2014 تبدأ في انخفاض إلى غاية 2015 التي شهدت انخفاض حاد.

ثانيا الصادرة

نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نسبة التدفقات الصادرة لترتفع من قيمة 20.19 مليار دولار سنة 2005 لتبلغ قيمة 317.98 مليار دولار، سنة 2008 وفي سنة 2009 انخفضت إلى غاية 2010 من 214.81 مليار دولار إلى 533.31 مليار دولار لتواصل ارتفاع سنة 2011 لتصل إلى قيمتها حيث بلغت 533.51 مليار دولار ثم بعد ذلك انخفضت في سنوات الموالية لتصل في سنة 2012 إلى 41.31- مليار دولار و 2013 -2014 إلى 18.50- مليار دولار وسنة 2015 بدأت بالتحسن لتصبح 103.22 مليار دولار.

الجدول رقم(3-2) يمثل أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين 2011 و 2015:

أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015				
الدولة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
إسبانيا	7	2.232.1	2.880	3
قطر	2	2.150.0	3.089	2
تركيا	2	1.737.3	3.342	2
لوكسمبورغ	1	837.3	342	1
الأمم المتحدة	7	408.7	2.659	6
فرنسا	15	376.6	1.631	13
جنوب إفريقيا	1	350.0	638	1
سويسرا	3	286.2	561	3
ألمانيا	6	175.8	1.360	6
ميانمار (بورما)	1	159.8	342	1
أخرى	42	664.1	3.858	39
الإجمالي	87	9.378	20.702	77

المصدر: أهم شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015

نلاحظ من خلال الجدول أنه من بين الدول المستثمرة في الجزائر هي فرنسا التي يبلغ عدد مشاريعها 15 بتكلفة تقدر ب 376.3 مليون دولار ولكن تحقق عدد وظائف 1.631 وظيفة من عدد شركاتها فتركيا تحقق أكبر عدد من الوظائف التي تقدر ب 3.42 وظيفة رغم أن عدد مشاريعها هي 2 فقط.

الشكل رقم (3–1)يبين الكلفة الاستثمارات الواردة الجزائر (مليون دولار)

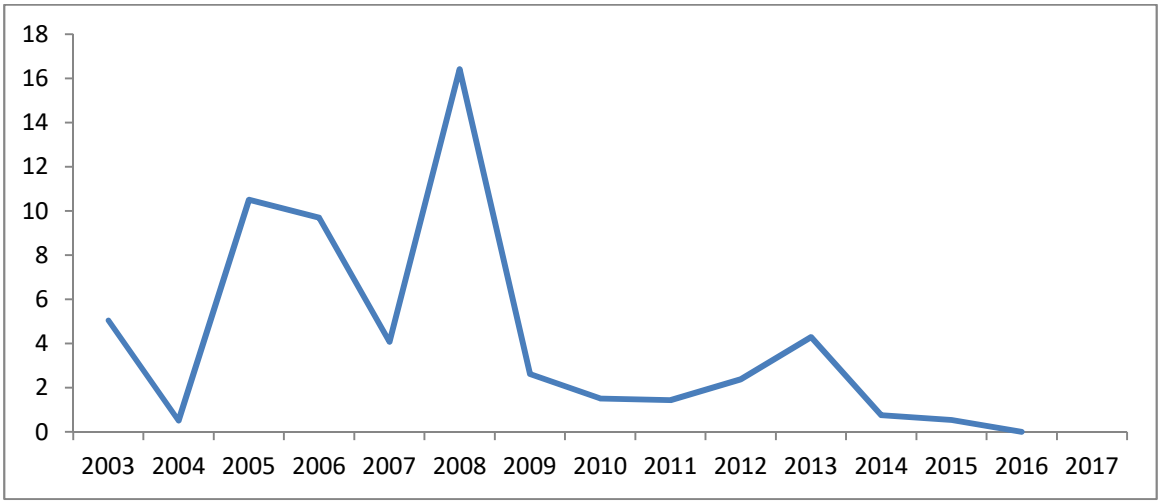

المصدر: من اعداد الطالبتين باعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أن تكلفة الاستثمارات الواردة في الجزائر تنخفض تدريجيا من سنة 2003 إلى 2004 ثم تبدأ بالارتفاع الملحوظ من 2004 إلى 2005 ثم تبقى في نفس المستوى سنة 2005 إلى 2006 لتنخفض من سنة 2006 إلى سنة 2007 ثم ارتفعت إلى القيمة رقم 16 سنة 2008 ثم انخفضت في 2009 بعدها بدأت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بنسبة ضئيلة إلى أن تنعدم سنة 2016.

الشكل رقم (**3–2**) يمثل توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (مليون دولار) ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015

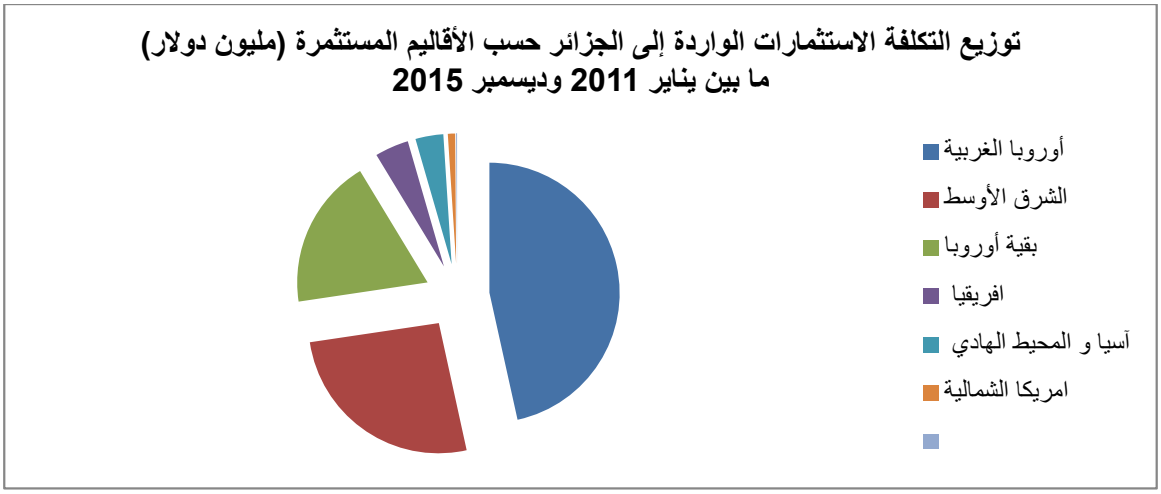

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ أن أوروبا الغربية تمثل أكبر نسبة من توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة يليها الشرق الأوسط ثم أوروبا ثن إفريقيا وآسيا بنسب تقريب متساوية ثم أمريكا الشمالية التي تمثل أقل نسبة.

رابعا: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

1- **اليد العاملة الجزائرية:** تعتبر اليد العاملة الجزائرية في نظر المستثمرين الأجانب غير منتجة أي ذات انتاجية قليلة مقارنة بما تتقاضاه من أجر ويظهر ذلك من خلال مقارنة الجزائر بدول شرق آسيا أي إنتاجية اليد العاملة جد مرتفعة والأجر منخفض نوعا ما، بالإضافة الى ذلك غياب الكفاءة في بعض الاحيان لهذا يضطر المستثمرين الاجانب للاستثمار في الدول، كدول جنوب شرق آسيا و العزوف عن الجزائر.

2- **استغلال الموارد المحلية:** ان استغلال الموارد المحلية لا توجد عليها أية قوانين صريحة لحد الآن وهذا ما يشكل مخاوف لدى المستثمرين الأجانب والمحليين في استغلال هذه الموارد المحلية.

3- **مشكلة الحصول على الموافقة:** انّ طلب الموافقة على المشروع الاستثماري تعتبر عملية معقدة وإنّ جُلّ المستثمرين يعانون من هذا المشكل الصعب الذي يتطلب نفس طويل وصبر كبير بالإضافة الى طول مدة دراسة الملفات الخاصة بالاستثمار التي تصل في بعض الاحيان الى سنة كاملة.

4- **مشكلة الحصول على أراضي البناء:** في حالة اذا ما تحصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار فإنه قد يوجب مشكل آخر و هو مشكل الحصول على أماكن البناء لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية والتي تكون على بعض الاحيان غير مهيأة أو صالحة الاستثمار.

خامسا:الحلول:

1- دعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي:لقد أصبحت قضية جذب الاستثمارات الخاصة المباشرة وغير المباشرة إحدى القضايا الهامة المطروحة، ففي ظل تقليص الاستثمارات العامة وتناقصت التدفقات الإنمائية الحكومية الخارجية من الدول والمنظمات التمويلية فإنه من الطبيعي ان تقوم الاستثمارات الخاصة بدور المعوض لتلبية احتياجات التمويل الاستثماري ومن البديهي أن الموارد المحلية لن تكون كافية لتمويل جميع احتياجات جميع المشاريع الاستثمارية، وهذا يتطلب الاهتمام بتدفقات الاستثمارات الأجنبية الى بلادنا المحتاجة لذلك، وهذه التدفقات تحكمها عوامل محلية واقليمية حاسمة قسم منها اقتصادي بحت واغلبها

مرتبط بمناخ الاستثمار العام للبلد نفسه، تشير الاحصائيات الا أن حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الجزائر مازال بسيطا في الحجم والاهمية[1].

2- تجاوز المشاكل الراهنة: اذا كان واجباً على الدول حل اشكالية العقار باعتبارها أكبر المشاكل الراهنة أكبر مشاكل التي تواجه الاستثمار الخاص، وعليها بذلك العمل على تجاوز المشاكل الراهنة التي لا تقل صعوبة عن المشكل العقار وذلك عن طريق اتخاذ جملة من التدابير والاجراءات[2].

- تنشيط و توضيح الاجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار وذلك على كل المستويات.
- ضرورة الاعتماد على منهجية اتصال تسمح للمستثمرين الاطلاع على كل ما يتعلق بترقية الاستثمار.
- اعادة هيكلة القطاع البنكي، وتحديث ادارتي الضرائب والجمارك وكذا وضع سياسة عقارية تتماشى واقتصاد السوق.
- انشاء بنك معلومات حول الامكانيات الموجودة والامتيازات والضمانات المقدمة وفرص الاستثمار المتوفرة.
- البحث عن أشكال جديدة لإشراك القطاع الخاص على تسيير المرافق والمنشئات القاعدية.

3-تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيض الاجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة[3].

المطلب الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الجزائر.

[1]- صالحي مخناش، **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي** ابحاثا المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاسات على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01- الجزائر، 11-12 مارس 2013 ، ص24

[2]- حنان شناق،**تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الادوية على الاقتصادالجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، غير منشورة- الجزائر 2008-2009ص148-149

[3]- ريحان الشريف، هوام لمياء،**دور المناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري**-دراسة تحليلية تقييمية مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الاكاديمية العربية-الدنماركية2014 ص244

تمثل البورصة مصدر التمويل في الجزائر لهذا ومن الضروري على الجزائر أن تؤسسها وكان ذلك بداية من سنة 1988.

أولا:البورصة الجزائر:

1- تعريف البورصة: هي السوق الذي تعقد فيه اجتماعات دورية في مواعيد معينة، لأجل القيام بعمليات شراء و بيع الأوراق المالية، وقد يطلق هذا اللفظ على مكان الاجتماع أو زمانه أو موضوع الصفقات التي تعقد[1].

2- هي سوق مستمرة ثابتة مكان تقام في المراكز تجارية في مواعيد محددة،يجمع فيها أصحاب رؤوس الاموال ومساعديهم للتعامل في الأوراق المالية وفقا للنظم الثابتة ولوائح محددة[2].

3- هي عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشرين لنوع معين من الاوراق أو لأصل مالي معين.

من التعاريف السابقة نستنتج أن البورصة هي السوق الذي يعقد فيه اجتماعات للقيام بعملية الشراء وبيع أوراق المالية فهي سوق منظمة مستمرة وثابتة.

ثانيا: ماهية بورصة الجزائر

1/-النشأة:

التحضير الفعلي لإنشاء البورصة كان ابتداء من سنة 1990 ومنذ ذلك الحين والى غاية الوقت الحالي مرت هذه العملية بعدة مراحل نذكر منها:

أ/-**المرحلة التقريرية:** تبدأ هذه المرحلة من 1992/1990 لقد ظهرت فكرة انشاء بورصة الجزائر عام 1990م وينص المرسوم رقم 101/90 المؤرخ بتاريخ 27 مارس 1990م على مكانية مفاوضة قيم الخزينة بين المؤسسات، العمومية فقط كما أوضح المرسوم رقم 90-102 المؤرخ بتاريخ 27 مارس1990 أنواع شهادات الأسهم التي يمكن أن تقوم بإصدارها الشركات العمومية الاقتصادية وكذا شروط مفاوضتها وبتاريخ

[1]- فيصل محمود الشواورة، **الاستثمار في البورصة الاوراق المالية**، الأسس النظرية والعملية،دار وائل للنشر عمان، 2008ص45

[2]- مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان، **أحكام التعامل في الاسواق المالية المعاصرة**، ط1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2005، ص79 ص80

09 نوفمبر 1990 فإن صناديق المساهمة الثمانية قامت بتأسيس شركة ذات أسهم برأس مال يقدر ب 32008دج.

وقد تم تعديل قوانينها ورفع رأس مالها في فيفري 1992 الى 9.320.000.000كما غير اسمها لتحمل بذلك اسم بورصة الاوراق المالية بعد ما كان اسمها شركة القيم متداولة[1].

ب/– المرحلة الابتدائية: تبدأ هذه المرحلة من 1996/1992 لقد تم في هذه المرحلة تعديل القانون التجاري، حيث منح قانون 88–04 المؤرخ بتاريخ 12 جانفي 1998 علمية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية لهذا العرض وبموجب المرسوم التشريعي رقم 93–08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 تم ادخال بعض التعديلات على القانون التجاري.[2]

1– مرحلة الانطلاق الفعلية: تبدأ هذه المرحلة من 1996 ال وقتنا الحالي مع نهاية 1996 كانت الظروف جاهزة من الناحية القانونية والتقنية لإنشاء بورصة القيم المنقولة، حيث تم وضع نص قانوني لإنشاء وتنظيم هذه البورصة وأصبحت البورصة مكان مادي بغرض تجارة[3].

أ– أسواق بورصة الجزائر

سوق سندات رأس المال: يتضمن:

- السوق الرئيسية، سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سوق سندات الدين: تتضمن سوق سندات الدين.[4]

- الشكل رقم (3–3) التسعيرة الرسمية للبورصة القيم:

[1]– محمد زيدان، بومدين نورين،**دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصاديةفي الجزائر**، المعوقات والاوقاف، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر يومي 22/21نوفمبر"2006

[2]–المرجع نفسه، ص07.

[3]– بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني www.sgbvdz تاريخ الاطلاع 28 مارس 2019.

[4]– بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني WWW.SGBVK تاريخ الاطلاع 28 مارس 2017

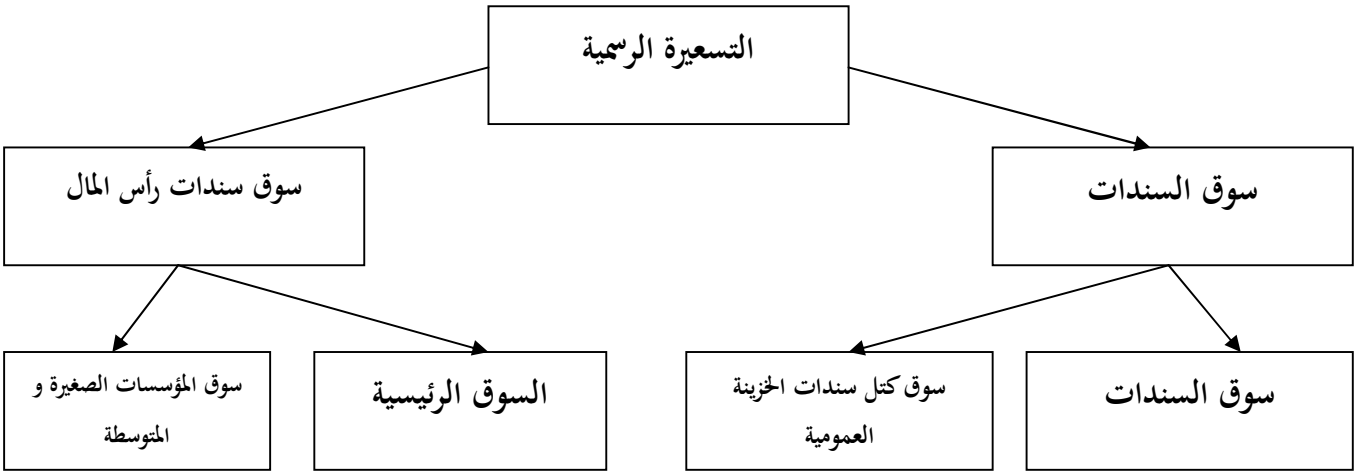

المصادر:بورصة الجزائر الموقع الالكتروني www.sgbv.dz تاريخ الاطلاع 27 مارس 2019

ج-الهيئات المكونة لبورصة الجزائر:

1- لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة تتكون من السلطة التنظيمية، سلطة الاعتماد والتأهيل، سلطة المراقبة والحراسة والتحقيق[1].

2- شركة إدارة بورصة القيم المنقولة: مسؤولة عن تنفيذ الإجراءات العملية والتقنية الضرورية للمبادلات على القيم.

3- المؤتمن المركزي على السندات هو شركة ذات أسهم يساهم فيها الوسطاء المعتمدون (05 بنوك) والثلاث الشركات المصدر القيم المنقولة بالإضافة إلى شركة تسيير بورصة القيم والخزينة العمومية وبنك الجزائر[2].

4- الوسطاء في عمليات البورصة وهم البنوك والمؤسسات المالية والشركات التي تتمحور نشاطاتها أساسا حول القيم المنقولة[3].

5- المصدرون: وهم عبارة عن أشخاص معنويين في شكل شركات مساهمة تتدخل من أجل تمويل نشاطاتهم وتتم تدخلاتهم في البورصة بتقديم عرض عمومي للادخار[1].

[1]- المادة22 المرسوم التشريعي، رقم (93.10) المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، لسنة 1993 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34.الجزائر ص06.

[2]- لجنة تنظيم عمليات والبورصة ومراقبتها، الموقع الالكتروني WWW.COSODOGIZتاريخ الاطلاع 27 مارس 2019.

[3]- بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني WWW.SYB.Vdzتاريخ الاطلاع 28 مارس 2019.

ثالثا – احصائيات حول الاستثمار الاجنبي غير المباشر:

1– تحليل أداء بورصة الجزائر:

دراسة و تحليل أداء البورصة الجزائر لابد أن تعتمد في ذلك على المؤثرات التالية:

أولا: قيمة وحجم تداول بورصة الجزائر 2005-2015

فيما يلي جدول يبين قيمة وحجم تداول بورصة الجزائر.

الجدول رقم (3-3): نشاط بورصة الجزائر خلال الفترة 2005-2015:

السنة	عدد الأوامر	حجم الأوامر	الحجم المتداول	القيمة المتداولة (مليون دج)	عدد الصفقات
2005	226	229369	13487	4	64
2006	1235	767643	76010	149	234
2007	3948	1365861	130443	960	410
2008	2481	2146054	184110	1219	545
2009	3354	1397279	143563	898	488
2010	2632	1081971	117729	670	361
2011	2343	1370054	252954	321	520
2012	5078	2779493	167827	673	277
2013	4271	2673065	127589	101	177
2014	3706	2964522	101950	149	300
2015	2971	7536609	2213901	1260	278
المجموع	32245	24311926	3529563	38083	3654

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على موقع البورصة الجزائرWWW.SGBV.DZتاريخ الاطلاع 29 مارس 2019.

الشكل رقم(3-4)الحجم المتداول في بورصة الجزائر خلال فترة 2005- 2015:

[1]–حسين عثماني،سعاد شعبانية"**النظام المالي المحاسبي كأخذ متطلباتحوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر** ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،جامعة محمد خيضر، بسكرة يومي 06-07 ماي 2012 ص 17".

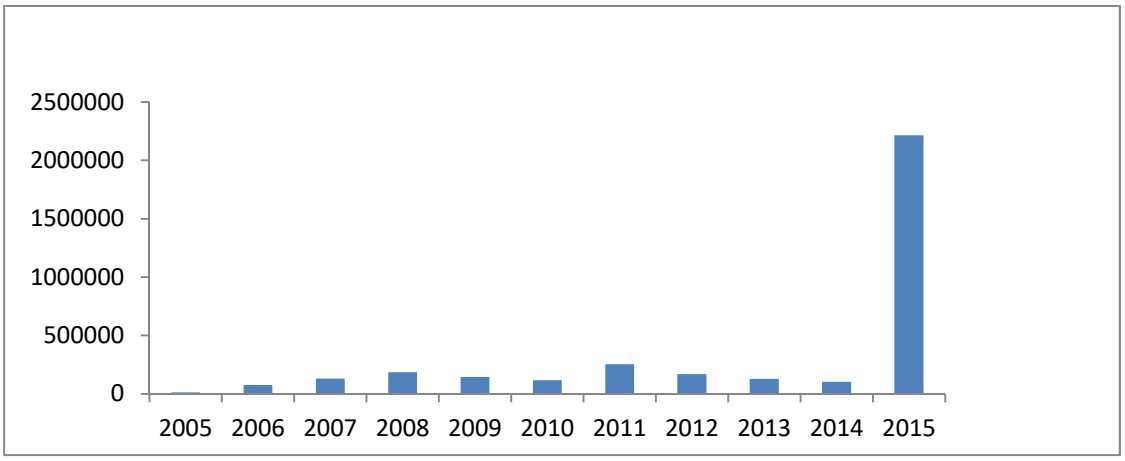

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على البينات الجدول رقم (5-3)

يمثل الشكل التالي القيمة المتداولة في بورصة الجزائر خلال فترة 2005- 2015

الشكل رقم (3-5) القيمة المتداولة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2005-2015

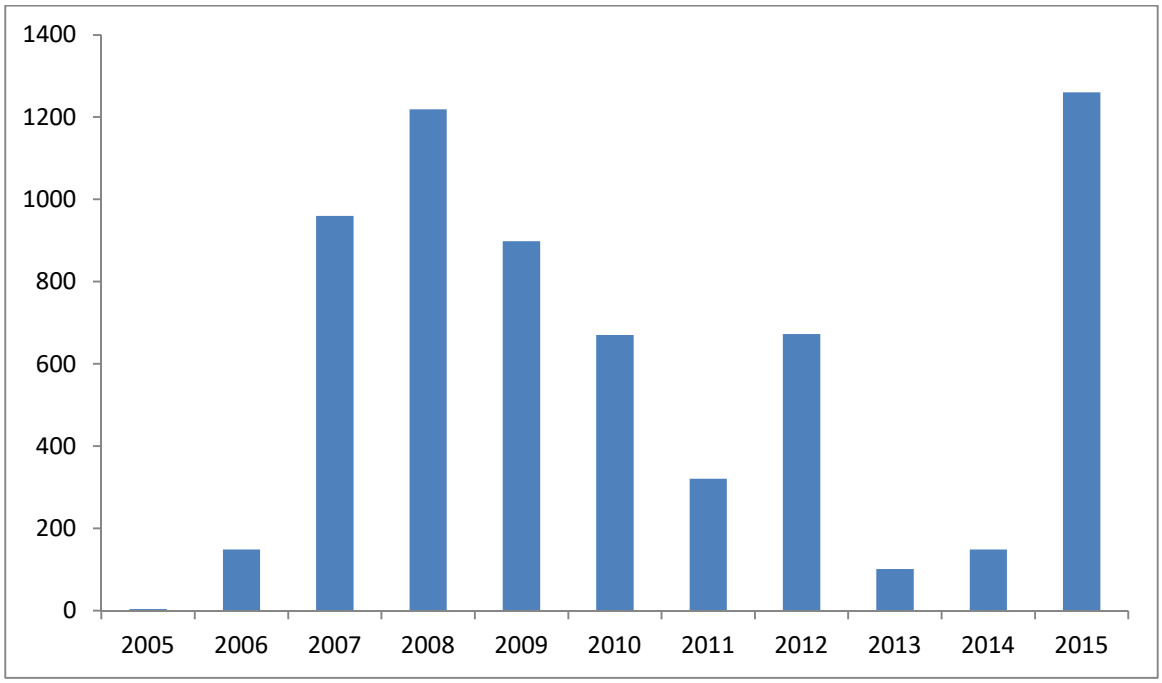

المصدر : من اعداد الطالبات بالاعتماد على البينات الجدول رقم (3-5)

- نلاحظ من خلال الشكلين السابقين و الجدول مايلي:

نلاحظ من خلال الشكلين السابقين ونلاحظ ارتفاع في القيمة المتداولة من سنة 2005 إلى غاية 2008 يصاحبه ارتفاع في حجم التداول لكن شهد انخفاض في حجم التداول إلا سنة 2011 فكان هناك ارتفاع في حجم التداول بالرغم من انخفاض في القيمة المتداولة، من 2012 إلى 2014 كان هناك انخفاض في القيمة ليصاحبه كذلك انخفاض في حجم التداول أما في السنة الأخيرة فكان هناك ارتفاع في حجم التداول والقيمة المتداولة.

الجدول رقم(3-4): تطور مؤشر القيمة السوقية لبورصة الجزائر خلال الفترة 2005- 2015

الوحدة مليون دينار

السنة	المؤشر
2005	10400
2006	6710
2007	6460
2008	6500
2009	6550
2010	7900
2011	1497
2012	13029
2013	13820
2014	14793
2015	15429

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع بورصة الجزائر .WWW.SGBV.DZ

والشكل يبين تطور مؤشر بورصة الجزائر.

الشكل رقم (3-6) تطور مؤشر القيمة السوقية بورصة الجزائر خلال فترة 2005- 2015

الوحدة: دولار أمريكي

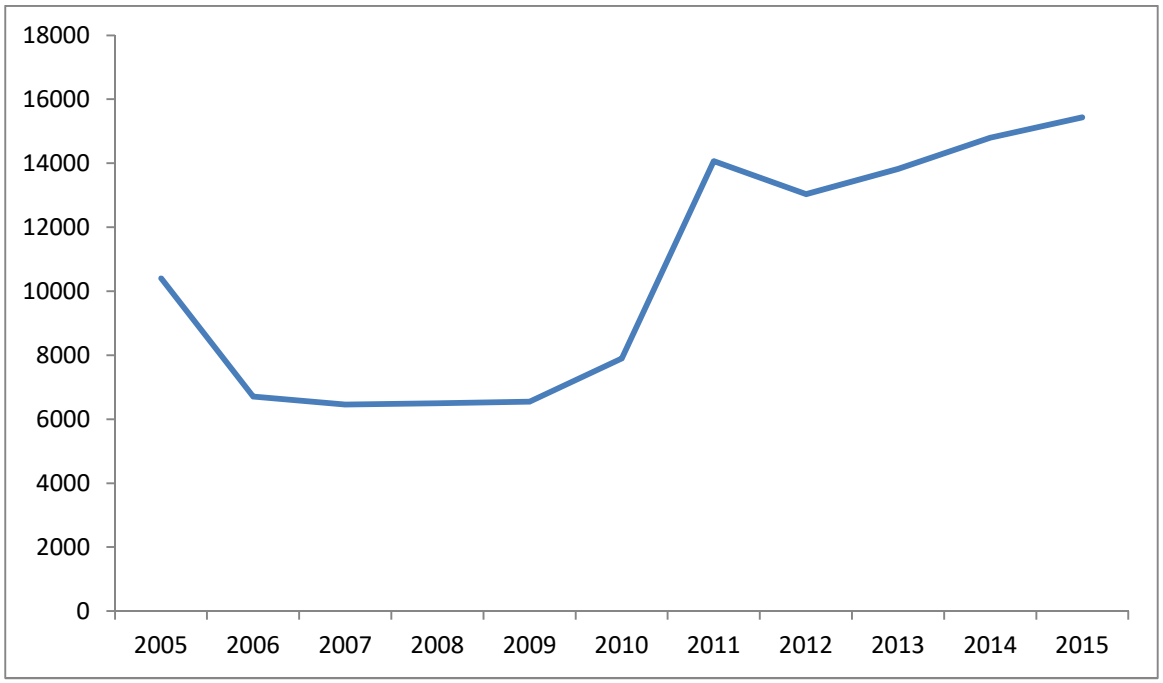

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-7).

من خلال الجدول: والشكل رقم نلاحظ ما يلي: نلاحظ أن قيمة البورصة انخفضت خلال الفترة 2005 2006 لتبقى القيمة ثابتة جلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 لتبلغ أسعارها من 7000 إلى 8000 دولار أمريكي، لتعاود ارتفاعها من 2010 إلى 2012 لتبلغ 14000 دولار أمريكي، ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي بعد الأزمة العالمية لترتفع من جديد خلال السنوات الموالية.

- **الجدول رقم (3-5) تطور الأسعار في بورصة الجزائر خلال الفترة 2005-2015**

السنة المؤسسات المدرجة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صيدال	-	440	400	380	385	520	715	620	450	560	640
الاوراسي	-	385	405	450	450	450	500	340	390	440	480
أليانس لتأمين	-	-	-	-	-	-	830	825	610	595	544
أن سي أروبية	-	-	-	-	-	-	-	-	405	365	355

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على موقع بورصة الجزائر www.sgbv.dz

و الشكل التالي يبين تطورات الاسعار من 2005 الى 2015:

الشكل رقم (3-7): تطور الأسعار في بورصة الجزائر خلال الفترة 2005.2015

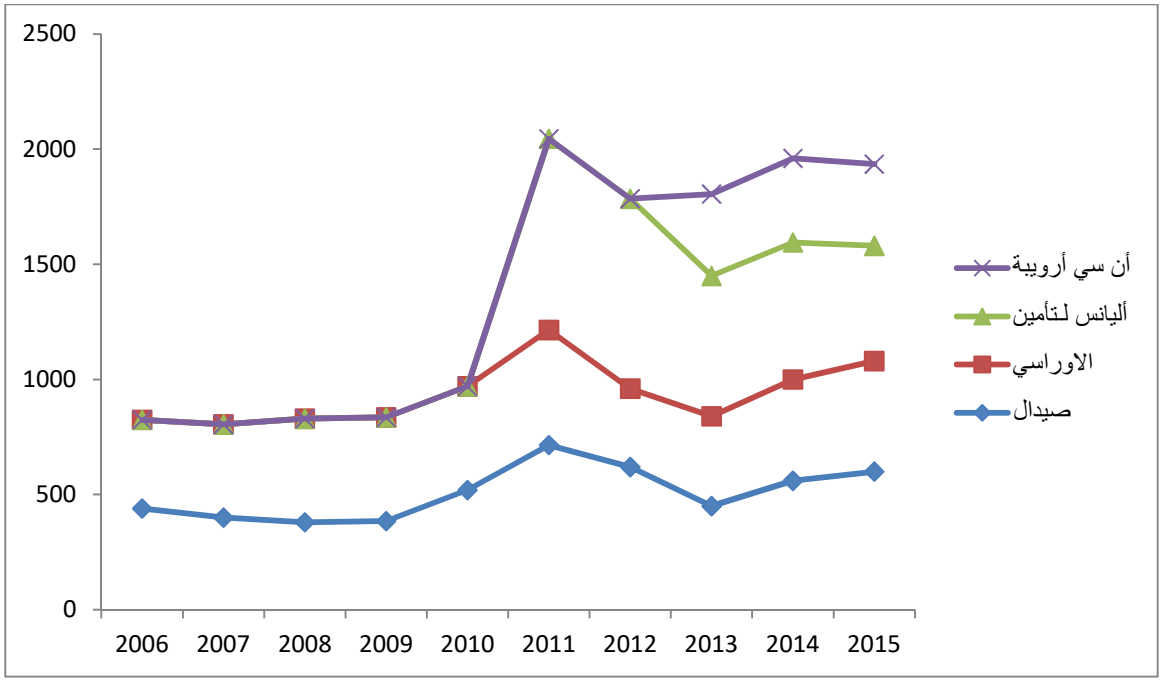

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على بينات الجدول رقم(3-5)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ ما يلي:

المنحنى تطور الأسعار في البورصة الجزائر سنة 2005-2015:

نلاحظ من خلال المنحنى أن مؤسسة صيدال من سنة 2006 الى 2009 كان هناك انخفاض في الاسعار من سنة 2010 الى 2011 لاحظنا ارتفاع في الأسعار بورصة الجزائر ومن سنة 2012 الى غاية 2015 كان هناك تذبذب في الاسعار بين الارتفاع والانخفاض.

أما عن مؤسسة أوراسي فشهدت ارتفاع في قيمة أسعار البورصة ما بين سنة 2006 الى 2011 أما بعد سنة 2012 بدأت بالتذبذب في اسعارها لغاية سنة 2015 اما مؤسسة أليانس للتأمين فكان انضمامها للبورصة سنة 2011 لتبلغ أعلى قيمة لها 380 لتبدأ بالانخفاض لتصل الى 544 سنة 2015 كما هو الحال بالنسبة للمؤسسة آن سي الاوروبية التي انضمت سنة 2013 الى البورصة بقيمة 405 لتنخفض في السنوات الموالية لغاية سنة 2015.

رابعا – المعوقات:

1- الوضعية الصعبة للمؤسسات الجزائرية التي عرفت اختلالات في توازنها على مستوى هيكلها المالي بسبب عجز الميزانية، وهذا الوضع لا يشجع الافراد على شراء اسهم هذه المؤسسات حيث تعتبر المردودية شرطا اساسيا لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الاصول المالية.

2- لم تكن سياسة الجباية المطبقة على القيم المنقولة بالمحفزة فقليا ما كانت تشمل اعفاءات وهذا ما شكل عائقا بالنسبة لسوق مالية ناشئة.

3- ضعف القدرة الشرائية لدى جمهور المواطنين وبتالي قلة المدخرات الفردية، فمشكلة تدني الدخل الفردي وعدم استقرار أوضاع الفئات التي تحققه تحد من حجم الطلب على الاوراق المالية.

4- عدم وجود سوق كفؤة وسيطرة السوق الموازنة[1]

خامسا – الحلول:

التحكم في المحيط الاقتصاد الكلي من خلال :

1- محاربة الاقتصاد الموازي.

2- اصلاح النظام الجبائي.

3- تخفيض سعر الفائدة: وذلك لأن تخفيض سعر الفائدة من شأنه تشجيع المدخرين الى الاتجاه نحو سوق الاوراق المالية، باعتبار أن أصول المتداولة فيه تعتبر بداية للودائع المصرفية.

[1]- أحسين عثماني،سعاد شعبانية"**النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**"، ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كآلية مالية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر،بسكرة،يومي 06-07ماي2012ص14.

4- تسريع عملية الخوصصة: تعتبر البورصة آلية الخوصصة وذلك من خلال فتح رأسمال المؤسسات العمومية أمام المستثمرين الخواص في سوق الاوراق المالية مما يؤدي الى زيادة عرض الأوراق المالية في البورصة،وتنوع فرص الاستثمار بالنسبة للمدخرين وبالتالي تحقيق شرط من شروط قيام السوق وهو عمق السوق.

5- تفعيل دور البنك المركزي والجهاز المصرفي في تنمية البورصة: ويتركز دور الجهاز المصرفي في تنمية سوق الاوراق المالية اساسا على مدى تحرير القطاع المالي ويصطلح كل من البنك المركزي و البنوك التجارية بدور هام في مجال تطبيق الاجراءات السامية الى تحقيق التحرير المالي وتخفيض القيود، على عمليات سوق الأوراق المالية[1]

المبحث الثاني: تحويلات المهاجرين:

[1]- بروهشام،قدور نورالدين،ذبيح عقلية" تطور بورصة الجزائر خلال 2005-2015 – المعوقات والافاق- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة السنة الجامعية 2017/2016 ص55-56.

أصبحت التمويلات المالية للمهاجرين من بين أهم مصادر العملة الصعبة لكل من الدول التي تستقبلها الدول المصدرة لها التي تفرض اقتطاعات من أجل تحويل هذه المبالغ،فعل هذا عمد كلا الطرفين قولبة هذه التحويلات في اطار قانوني ومن أجل ذلك عملت الدول على حرصها في تعريف شامل، لكن كان من الصعب ذلك وهذا الاختلاف الهياكل المحاسبية لكل دولة من ميزان مدفوعات أو النظام المحاسبي المتبع.

المطلب الاول: تعريف تحويلات المهاجرين

تحويلات المهاجرين في مسألة تعريفها تختلف كل الاختلاف من دولة الى اخرى وذلك حسب اختلاف المفاهيم الاقتصادية ومكونات ميزان المدفوعات الخاص لكل منها و في ما يلي أهم التعاريف:[1]

- هي تحويلات يجريها النازحون الموظفون أو الذين ينمون البقاء موظفين لأكثر من عام في اقتصاد آخر يقيمون فيه.

وفي هذا التعريف تم التركيز على مدة الاقامة للمهاجر حيث حددت بعام كامل، ولكن في بعض الدول تختلف في مفهوم المهاجر ولا تأخذ بعين الاعتبار مدة الاقامة.

- والتحويلات يعرفها البنك لدولي بأنها حاصل جميع تحويلات العمال وتعويضات العاملين وتحويلات المغتربين والمهاجرين في الخارج.
- تعرف تحويلات المهاجرين وفق دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي على أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والاصول المالية من مهاجرين مقيمين بالخارج لفترة سنة أو أكثر الى أشخاص(عادة أفراد أسرهم)في دولهم الأصلية، أما العاملين بالخارج لفترة تقل عن سنة (اي غير المقيمين في دول المهجر)فإن تحويلاتهم تمثل دخلا تم الحصول عليه من العمل لصالح جهة غير مقيمة،وبذلك فإنها تدخل ضمن تعويضات العاملين[2].

المطلب الثاني: واقع تحويلات المهاجرين للجزائر:

[1]- نادية سوداني، تحويلات المهاجرين العرب ودورها في تنمية الاقتصادية،مذكرة ماجيستر،تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف 2011-2012، ص26 .

[2]- ترقو محمد،فعاليةأنظمة الصرف في جذب رؤوس الاموال الاجنبية للدول النامية (دراسة قياسية لتونس الجزائر و المغرب)مذكرة ماجيستير تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة الشلف 2011-2012 ص 99

تعتبر تحويلات المهاجرين من بين النتائج المترتبة عن الهجرة فهي أهم مصدر لإيرادات من العملات الاجنبية لهذا تطرقنا اليها في هذا المطلب.

الجدول رقم (3–6): ترتيب أكبر الدول العربية المستقبلة للتحويلات المالية (مليار دولار):

السنة	مصر	لبنان	المغرب	الأردن	تونس	الجزائر
2004	3.341	5.592	4.221	2.330	1.432	2.460
2008	8.69	7.181	6.89	3.510	1.977	2.202
2009	7.15	7.558	6.26	3.465	1.964	2.059
2010	12.453	6.914	6.42	3.623	2.063	2.044
2011	14.324	6.913	7.25	3.684	2.004	1.942
2012	19.236	6.671	6.508	3.848	2.266	1.942
2013	17.833	7.567	6.882	5.343	2.291	2.00
2014	19.570	7.191	8.041	6.370	2.347	2.00
2015	20.4	8.417	7.067	5.348	3.472	2.120

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد البنك الدولي

الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا في استقبال التحويلات المالية للمهاجرين، فبالرغم من أن المهاجرين الجزائريين يزيد عن سبعة ملايين شخص منها مليون ونصف مليون مواطن جزائري في فرنسا وحدها ،كما يبلغ الودائع المهاجرين الجزائريين في هذا البلد الاوروبي نحو 9 مليارات يورو، ويأتي الجزء الأكبر من تحويلات المهاجرين الجزائريين من هذه القارة 94 % حيث تقيم النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين كما تتجلى كثافة الجزائريين بشكل ملحوظ في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي الفرنسي رغم كال هذا لا يتجاوز مبلغ التحويلات المالية 3 مليارات دولار من 2004 حتى سنة 2015 وبالرغم من تواضع هذه الارقام فإنها تفوق مساهمة الكثير من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الجزائر (باستثناء المحروقات) كما تعتبر المصدر الثاني للعملة الصعبة، ويتجلى في كون قيمة التحويلات تتجاوز قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة حيث وعلى سبيل المقارنة فقد كانت التحويلات المالية للمهاجرين في سنة 2014 تساوي 2 مليار دولار فيما لا تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية

المباشرة 1.53 مليار دولار نفس الشيء بالنسبة لسنة 2015 حيث لم تتجاوز قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة0.69 بينما وصلت التحويلات إلى 2 مليار دولار[1].

- تحليل جدول الذي يمثل ترتيب اكبر الدول العربية المستقبلة للتحويلات المالية. تعتبر من بين أكبر الدول المستقبلة للتحويلات المالية حيث سنة 2015 تلقت ما يفوق 20 مليون دولار امريكي.

اما عن لبنان فتشير الاحصائيات الاّ أن قيمة التحويلات المالية كانت في تزايد مستمر من 2014 الى 2015 من 7.191 مليار دولار إلى **8.417** مليار دولار تليها المغرب التي تستقبل تحويلات مالية متزايدة من بداية سنة 2014 الى غاية 2018 وكذلك بنسبة لدولة الإمارات التي تحتل المرتبة الرابعة بعد المغرب التي تتلقى تحويلات مالية متراوحة ما بين 2.330 مليار دولار و 5.348 مليار دولار من 2004 الى 2015.

ثانيا: معوقات الاستفادة من التحويلات

1- تكاليف التحويل عن طريق القنوات الرسمية: تظل تكلفة تحميل الأموال من أهم المشاكل والمعوقات التي تعترض تدفقات التحويلات حيث بلغ متوسط تكلفة التحويلات المالية على مستوى العالم 9% من إجمالي المبلغ المحول وتعتبر تكلفة التحويل في الدول الإفريقية هي الاعلى إذ تبلغ 11.6% وبين عامي 2009 و 2014 ارتفعت بنسبة ممرات التحويل التي تقل تكلفتها عن 10% من 53% إلى 77% ولا تزال هذه التكاليف تتراوح بين 14 و 20% في عديد البلدان أقل نموا، كما أنها هناك الكثير من البلدان تفرض حظرا كليا عن تحويل الأموال إلى الخارج وتشير آخر دراسة للبنك الدولي أن خفض التكاليف التحويلات بنسبة 5% يمكن أن يحقق وفرات تصل إلى 15 مليار دولار.

وتعتبر البنوك أعلى قنوات التحويل إذ بلغ متوسط تكلفتها 12.1%في حين أن مكاتب البريد هي الأرخص بمتوسط تكلفة تقدر ب 4.7% وتأتي شركات تحويل الاموال التي لها حضور في 85% في ممرات الهجرة في المرتبة الوسيطة إذ يبلغ متوسط تكلفتها 6.6% في حين أن اللجوء إلى القنوات الغير رسمية مثل نظام الحوالات لا يكلف إلا 1% إلى 2% وفي الجزائر مثل هناك مفارقات عجيبة حيث أنه على الرغم أن مصارف فرنسية(مثل سنوسيتيه جنرال) وجزائرية كالبنك الشعبي الجزائري توفر خدمات تحويل الأموال بسعر أقل وتكلفة أقل مما توفرها

[1]- بزارية أمحمّد، آيت سي معمر نوال، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الاثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين "نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها"، العدد:07-افريل2017 ص 282 283 287.

شركات تحويل الاموال إذ أن تكلفة الحوالة المالية بواسطة "ويسترن يوفيون" من فرنسا إلى الجزائر نحو 8.4% من المبلغ تنخفض إلى 4.2%عبر المصارف الفرنسية ولا تتعدى 0.8% بواسطة فرع المصرف الشعبي الجزائري الا أن شركات التمويل تطغى على الجزائر الجزء الأكبر من التحويلات المالية للمغتربين[1].

الجدول رقم (3-7): تكاليف التحويل المعمول بها من طرف شركات التحويل من فرنسا إلى الدول الإفريقية:

طريقة التحويل	التكلفة	المدة	الشروط
ويسترن يونيون	299 أورو	10 دقائق	شرط امتلاك المهاجر لوثيقة الهوية
موني قرام	23 أورو	10 دقائق	شرط امتلاك المهاجر لوثيقة الهوية
حوالة بريدية عادية	10.60 أورو	3 إلى 5 أيام	شرط امتلاك المهاجر لوثيقة الهوية
حوالة بريدية سريعة	16.70 أورو	12 ساعة	شرط امتلاك المهاجر لوثيقة الهوية

المصدر: البيانات مجمعة من مصادر مختلفة

2/- حصر التحويل في البنوك: العوائق المتمثلة في حصر قيام عملية التحويل للبنوك فقط وهذا موجود في الدول الإفريقية وبعض الدول الآسيوية حيث أن معظم الانظمة في إفريقيا لا تسمح بصرف أموال التحويلات إلا من المصارف التي تشكل في معظم البلدان أكثر من 50% مؤسسات صرف التحويلات وتخدم المصارف نحو 41% من المدفوعات و 65% من جميع منافذ صرف التحويلات بالشراكة مع مؤسسة وسترن يونيون وموني غرام" وهذا ما يجعل حصة سوق التحويلات الدولية من خلال الشبكات البريدية في إفريقيا وآسيا وبلدان أمريكا اللاتينية أقل من 1% فقط من السوق ككل (باستثناء الجزائر التي تلعب فيها مكاتب البريد بالشراكة مع مكاتب البريد الفرنسية دور كبير في صرف أموال التحويلات، حيث تعتبر الوسيلة المفصلة لدى الجزائريين في الخارج لإرسال التحويلات المالية[2]).

3/- **ضعف القطاع المصرفي**: الكثير من المواطنين وخاصة في إفريقيا لا يملكون حسابات بنكية وهذا ما أدى بالمتعاملين بين الأساسين في إفريقيا وهم (موني غرام، وسترن يونيون) باستغلال الوضع وزيادة تكاليف التحويل باعتبارهما أكبر الجهات الفاعلة في سوق التحويلات في إفريقيا خاصة.

[1]- بزارية أمحمد مرجع سبق ذكره، ص 282 283.

[2]- بزارية أمحمد، آيت سي معمر نوال، المرجع السابق، ص 283.

4/– **القيود والشروط المفروضة على تحويل الأموال:** حيث الكثير من البلدان النامية تفرض قيود على تحويل الاموال إليها منها على سبيل المثال المغرب وتونس حيث تشترط الإبلاغ على المبالغ التي تقل عن 10000 دولار إلى السلطات الحكومية من خلال الجمارك أو القنوات المصرفية، كما أن الكثير من الدول تشترط تقديم ما يثبت شخصية المستفيد من أي أموال تدخل البلد وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إيجاد طلب على استخدام القطاع الغير رسمي.

5/– **المنتجات البنكية للتحويلات في الجزائر والدول العربية:**

تواجه معظم الدول العربية المتلقية للتحويلات المالية تحديات عديدة أهمها استحواذ القنوات الغير رسمية على التحويلات نتيجة ارتفاع التكلفة وغياب الشفافية لعمليات التحويل وعدم الاستفادة من جهود التنمية، ولا شك أن المعوقات التي تواجه الجزائريين المغتربين والعاملين في الخارج بشأن تسهيل تحويلاتهم هي ذاتها يشكو منها جل المتعاملين مع القطاع المصرفي والتي يمكن إجمالها في تخلف النظام البنكي الذي مازال إلى حد كبير يستعمل أنظمة وآليات تعود إلى ثمانينات القرن الماضي وغياب الكثير من المنتجات التي بإمكانه تقديمها للعملاء والتي تساعد على جذب الكثير من الأموال وخاصة أموال المغتربين[1].

المطلب الثالث: استراتيجية تعظيم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين:

على الحكومة الجزائرية النهوض بأوضاع الجالية الجزائرية بالمهجر وتقوية ارتباطها بالجزائر ومساهمتها في التنمية من خلال زيادة تحويلاتها المالية وتشجيعهم على استثمارها بالجزائر من خلال استراتيجية ترتكز على عدة عناصر منها:[2]

أولا– تقوية عمل البنوك الجزائرية: إن المصارف الجزائرية لا تلعب دورا فعلا في عملية تحويل الأموال بسبب قلة عدد فروعها المحلية لهذا يجب انضمام شركات أخرى ومصارف محلية إلى شبكة البريد الجزائري وتوسيع شبكة فروع المصارف مستقبلا، بهدف خفض الأسعار، كذلك من أجل تشجيع المغتربين على إيداع مدخراتهم من العملة الصعبة في هذه المؤسسات المالية على غرار ما تفعله المغرب مع مواطنيها بالمهجر حيث أن السماح

[1]- بزارية أمحمد، آيت سي معمر نوال، ص 284.
[2]- المرجع نفسه، ص287 288.

لفروع البنوك المحلية للتواجد في الدول التي فيها عدد كبير من العمالة لهذه الدولة من شأنه تحفيز المهاجرين على تحويل مدخراتهم إلى البلد الأصلي وإنشاء بنوك رعاية المغتربين لتسهيل عمليات التحويلات النقدية (الهند مثلا).

ثانيا– التحفيزات المالية: من الاستراتيجيات ذات الأهمية البالغة في تحفيز التحويلات المالية منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والمعاملات التفضيلية لحث المهاجرين على الاستثمار في بلدانهم الأصلية كما تفعل كل من البرازيل وبنغلاديش على سبيل المثال.

ثالثا– تقوية المنافسة لخفض التكلفة: تسيير تدفق التحويلات عبر القنوات الرسمية وخفض تكلفة تحويلها حيث تختلف هذه الأخيرة حسب وسيلة الإرسال، المبلغ المحول، قناة التحويل، وقوانين العملة الأجنبية في البلد المستقبل.

رابعا– طرح أدوات مالية: طرح سندات لاستهداف أموال المغتربين بمبالغ بسيطة وتسويقها في مجتمعات المغتربين وذلك لتعبئة مدخراتهم وتعزيز مصادر التمويل لأغراض التنمية مثلما قامت به بعض الدول سندات تنمية بنية تحتية توفرها فقط للمهاجرين العاملين في الخارج وهو ما يتم توجيهه للاستثمار المحلي.

خامسا– مكاتب البريد: تقوية دور مكاتب البريد عن طريق تحسين ربطها بشبكة الإنترنت وزيادة قدرتها التقنية ومواردها النقدية والتشجيع على عرض مجموعة أكبر من منتجات الادخارللاختيار من بينها.

سادسا– تعزيز الابتكارات المالية: تنويع المنتجات البنكية لكي تتناسب مع المغتربين حيث، أن الكثير من البلدان أدرجت منتجات التحويلات المالية في السياسات الوطنية المتعلقة بالاشتمال المالي.

سابعا– فتح مكاتب صرافة: إن تأخر صدور قانون أو تشريع يسمح بإنشاء صرافة أوتنظيمها انعكس سلباً على تدفق تحويلات المغتربين والعاملين بالخراج عبر القنوات الرسمية، فإنشاء هذه المكاتب يمكّن من القضاء على السوق السوداء التي تتميز بالعشوائية وعدم الشفافية كما يمكن أن يساهم في زيادة تدفق التحويل عبرها.

المبحث الثالث: المساعدات الإنمائية:

تعتبر المساعدات الإنمائية مصادر العملات الأجنبية ومصادر حقيقية يتم تحليلها عبر الدول تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية وتشمل المنح والقروض الميسرة، وتعتبر الجزائر ضمن الدول التي تتلقى مساعدات اقتصادية ولهذا سنتطرق في هذا مبحث إلى موضوع مساعدات إنمائية.

المطلب الاول: ماهية الاعانات والمساعدات الانمائية

تطرقنا في هذا المطلب إلى كل من تعريف الإعانات أنواعها إضافة إلى أهم الدول المانحة :

أولا: تعريف الاعانات

- تعرف بأنها جميع التدفقات المالية الرأسمالية أو الرؤوس الاموال والخدمات الحقيقية التي تقدمها الجهات المانحة في البلدان الغنية إلى الجهات المستقبلة أو المتلقية في البلدان الأقل نموا في العالم الثالث.
- وتتسم التدفقات المالية والخدمات الخارجية بالتنوع وتنقسم إلى التدفقات الرأسمالية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف والتدفقات الثنائية الرسمية هي التي تقدمها الجهات الحكومية في الدول المانحة إلى الجهات المتلقية في حكومات البلدان المستهدفة أما تدفقات رؤوس الأموال المتعددة للأطراف فهي التي تقدمها المنظمات المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي إلى الجهات المستقبلة في البلدان المستهدفة، وكلا النوعين من التدفقات الرأسمالية الرسمية، يمكن أن يتخذ صورا متعددة منها المنح والقروض أو العطاءات التي تشبه المنح.[1]
- المساعدات الإنمائية هي القروض والمنح المقدمة بشروط ميسرة من قبل مصادر رسمية بهدف تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعد التدفقات المالية الميسرة عندما تكون شروط الإقراض الخاصة بها مناسبة للمقترض والتي يمكن الحصول عليها من خلال معاملات السوق العادية، وتعرف التدفقات الميسرة بأنها تلك

[1] - omereroglu @ ali yavrus the role of foreign aid in economic development of devloping coutries suley man Demirel university turkey/2009/at http://epoka.edu/new/in/a 14.pdf

التدفقات التي تحتوي عنصر منح لا يقل عن 20%، والتي تتضمنها القروض الميسرة كافة والمقدمة من قبل المصادر الرسمية للدول النامية.[1]

ثانيا: أنواع الإعانات (المساعدات الإنمائية):

تتمثل فيما يلي:

1- المساعدات ثنائية الأطراف إلى الحكومات:وهي المساعدات المقدمة إلى الحكومة والجهات الحكومية

2- المساعدات الأساسية إلى بالمنظمات متعددة الأطراف: هي مساعدات غير مخصصة يتم تقديمها إلى الميزانيات الرئيسية للمنظمات الإقليمية أو الدولية متعددة الأطراف.

3- المساعدات الأخرى إل بالمنظمات متعددة الاطراف: هي مساعدات المقدمة لدعم الأنشطة المخصصة التي تعمل على تنفيذها منظمات متعددة الاطراف فهي دولة محددة أو مشروع أو برنامج معين.

4- المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية: هي المساعدات المقدمة لدعم المنظمات الدولية غير الحكومية التي تساعد دولة محددة أو مشروع معين، سواء كانت مساعدات مخصصة أو غير مخصصة.

5- المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني: هي المساعدات المقدمة إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني فهي الدول المتلقية، سواء كانت مساعدات مخصصة أو غير مخصصة لمشروع معين.

6- المشاريع المنفذة بشكل مباشر: هي مشاريع الجهات المتاحة التي يتم تنفيذها بشكل مباشر أو عن طريق تعيين متعهد للتنفيذ. [2]

[1] - سارة عبد اللطيف سعود الزيد، **المساعدات المالية الكويتية وأثرها على العلاقات العربية** 1961، 2012، مذكرة ماجستير العلوم السياسة جامعة الشرق الأوسط 2012، ص 55.

[2] - مجلة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية، 2013، الإمارات العربية المتحدة، وزارة التنمية والتعاون الدولي، ص 23.

ثالثا:أهم الدول المانحة

هناك دول نامية التي تحتاج إلى مساعدات الانمائية وفي ما يلي الجدول يبين أهم الدول المانحة

الجدول رقم (3-8): أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنمائية لسنة 2015:

أكبر الدول المانحة	صافي المساعدات مليار دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	31.08
المملكة المتحدة	18.70
ألمانيا	17.78
اليابان	9.32
فرنسا	9.23

المصدر:تقرير العربي الموحد، الفصل الحادي عشر، العون الإنمائي العربي، 2016، ص 327.

يوضح الجدول أكبر الدول المانحة حيث نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكبر الدول المانحة للجزائر بقيمة تقدر بـ 31.08 مليار دولار تليها المملكة المتحدة بـ 18.70 مليار دولار، بعدها ألمانيا بصافي مساعدات تقدر بـ 17.78 مليار دولار، بعدها اليابان وفرنسا بصافي مساعدات 9.32 مليار دولار و 9.23 مليار دولار.

المطلب الثاني: واقع المساعدات الإنمائية في الجزائر:

من بين الدول النامية التي تحتاج إلى مساعدات إنمائية الجزائر وذلك راجع لوضعيتها الاقتصادية وفي ما يلي نتطرق لأهم الإحصائيات حول أهم المساعدات الإنمائية التي تتلقاها الجزائر.

– إحصائيات حول المساعدات الإنمائية في الجزائر:

لقد عرفت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية التي تلقتها الجزائر خلال الفترة 2010-2016 تذبذبا فتزايدت وتناقصت في أخرى وذلك راجع للأوضاع التي سادت العالم خلال هذه الفترة، بالنسبة لكل من الدول المانحة والدول المتلقية، فانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية قد أثر على حصة الدول المانحة حيث تناقصت في المقابل الظروف التي تعيشها الدول المتلقية كان أهم الأثر الأكبر في تحديد حصتها من هذه المساعدات فالدول العربية المتضررة من أحداث ثورات الربيع العربي كانت المستقطبة لأكبر حصة من المساعدات الإنمائية الرسمية وفيما يلي تطور صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة في الجزائر خلال الفترة نفسها.[1]

الجدول رقم (3-9) صافي المساعدات الإنمائية الرسمية في الجزائر (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) خلال الفترة 2010-2016 .

	2010	**2011**	**2012**	**2013**
المساعدات الإنمائية	201250000.00	193350000.00	147320000.00	203420000.00
2014	**2015**	**2016**		
160720000.00	88250000.00	157410000.00		

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني:

http://data.albankdawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT?location=DZ&View=chart

تحليل الجدول صافي المساعدات الرسمية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

يمثل الجدول صافي المساعدات الرسمية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2016

[1] - سوداني نادية، سعدي عائشة، الملتقى الوطني الأول، مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات – واقع وتحديات– 21 نوفمبر 2019، المركز الجامعي تيسمسيلت، ص 05.

نلاحظ من خلال الجدول أن صافي المساعدات الإنمائية في الجزائر شهدت تذبذب خلال الفترة 2010 -2012 حيث بدأت بالانخفاض من صافي مساعدات بـ 201250000.00 مليار دولار لتصل إلى 147320000.00 مليار دولار ثم ارتفعت سنة في 2013 لتبلغ 203420000.00 مليار دولار لنتخفض من جديد سنة 2014 وذلك راجع للأزمة العالمية لتبلغ ارتفاعا قياسيا قدره 88250000.00 مليار دولار خلال سنة 2015 لتبدأ بالانخفاض التدريجي خلال السنوات الأخيرة .

المطلب الثالث: معوقات وحلول المساعدات الإنمائية:

ان استعراض وتحليل أهم ما توصلنا اليه في هذا الفصل نلاحظ وجود فجوة بين الجزائر وبلدان العالم على الغرم من توفر كل مقومات التنمية من موارد مالية للموارد الطبيعية.

أولا– معوقات مساعدات الإنمائية :

أهم الاسباب التي توصلنا اليها هي :

- انخفاض العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر عن نظريتها العالمية، وكذلك ارتفاع المديونية وانخفاض الانفتاح الاقتصادي على العالم.
- غياب التخطيط الاستراتيجي الصحيح من أجل رسم سياسات واضحة المعالم تهدف لنقل البلد الغني الى بلد أكثر نمو وتطور.
- غياب المؤسسات الديمقراطية لإدارة الحكم اضافة الى ضعف الدور الرقابي والفعال للمؤسسات الحكومية.
- افتقاد السلطة الوطنية للخبرة في مجالاتها الادارة وقصور الانظمة والاطار القانوني الادارة هذه المساعدات وتوجيهها نحو المشاريع ذات الاولوية.
- ضعف عملية المحاسبة والمراجعة المتعلقة بما يتم اتفاقه واستخدامه فعلا من مساعدات[1]

[1]- مُحَّد أحمد عبد العزيز أحمد، **محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الخارجية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على اقتصاد كينيا منذ عام 1995**، رسالة مقدمة الاشكال متطلبات لحصول على درجة المجاستير في الدراسات الافريقية من قسم الاقتصاد والسياسة (اقتصاد)، ص6.

ثانيا: الحلول :

مما تطرقنا اليه أن نستخلف حيوته من الحلول من بينها:

- تفعيل دور المنظمات الدولية في حماية حقوق الاغاثات والمساعدات الإنمائية لضمان حق الوصول الى أصحابها.
- ضمان أن المعونات لا نقل من التزامات السلطة نحو شعبها.
- لابد من توفر السيادة السياسة لضمان فعالية المعونة.
- التخصيص الأفضل للمعونة.

خلاصة الفصل:

بناء على ما سبق يمكن القول أن عجز التمويل داخلي على تلبية احتياجات الاقتصادية سعت الدولة للبحث عن مصادر جديدة وهي مصادر الخارجية لتحقيق التنمية والحاق بدول المتقدمة.

ويمكن استعراض أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل أن التخطيط الاستراتيجي الصحيح يعمل على رفع المستوى التنمية في البلد .

- المساعدات الانمائية لها دور بضمان سد بعض الالتزامات البلد نحو شعبه وتوجيهها نحو مشاريع تنموية.
- تحويلات المهاجرين لها دور كبير بتحقيق مبادلات دولية وكذا دعم الاقتصاد لأن أغلى التحويلات المالية تكون مقبل الافراد المقيمين بالخارج نحو أهاليهم في البلاد الأصلية التي تحسن وضعهم الاقتصادي فهي المصدر الأساسي للعملة الأجنبية التي تساهم في توازن المدفوعات .
- الاستثمار الأجنبي له دور فعال الاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية .

من خلال هذه الدراسة كانت محاولة لعلاج موضوع وأهمية دور مصادر التمويل الدولية البديلة عن المحروقات لتحقيق التنمية وقد استطعنا أن نقف على ما يلي:

عند دراستنا للفصل الاول المتعلق مصدر تمويل التنمية الاقتصادية، تعرفنا فيها الى ماهية هذه الاخيرة (التنمية الاقتصادية) من خلال: التعريف وعلاقة التنمية ببعض المفاهيم والاهمية والاهداف التي تحققها، وذكرنا كذلك المرتكزات الاساسية للتنمية الاقتصادية، وفي الاخير عرضنا مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية.

والفصل الثاني تضمن أهم المؤشرات للتنمية الاقتصادية والذي استدرجنا فيه كل من مؤشرات الالتحاق بالمدارس ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي، بالإضافة الى تعريف النفط الذي يعتبر المصدر الوحيد للتنمية الاقتصادية والانعكاسات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

أما الفصل الثالث فكان عبارة عن دراسة المصادر الدولية البديلة عن عائدات المحروقات والتي من أهمها الاستثمار الأجنبي بتوعية المباشر والغير مباشر بالإضافة الى مساعدات الانتمائية وتحويلات المهاجرين.

الإجابة عن الإشكالية: المصادر الدولية البديلة عن عائدات المحروقات تتمثل في الاستثمار الاجنبي تحويلات المالية ومساعدات الانمائية.

ثم التوصل الى عدة نتائج وتقديم اقتراحات وتوصيات على النحو التالي:

1-النتائج :

وبناءً على ما سبق توصلنا الى النتائج التالية:

- انعدام مصادر بديلة عن المحروقات في الجزائر
- إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد قضية ولا يتم ذلك إلا من خلال البحث عن مصادر بديلة تتمثل في المصادر الدولية.
- إن الجزائر تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يشكل المكون الاساسي للصادرات الجزائرية الى غاية اليوم الامر الذي يشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري ويجعله عرضة للصدمات الخارجية، بذلك وجب تدارك أهمية التجارة الخارجية في دعمها للنمو الاقتصادي والتركيز على البحث عن مصادر بديلة تمثل في المصادر الدولية.

- المحروقات من مصادر التمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- الاقتصاد الذي يعتمد على المحروقات هو اقتصاد ريعي وزائل لا يمكن الاعتماد عليه.
- الاستثمار الأجنبي من مصادر التمويل الدولية التي يمكن الاعتماد عليه.
- التحويلات تجلب عملة صعبة وبالتالي هي من مصادر التمويل الدولية.

2- اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: صحيحة من مصادر التمويل التنمية الاقتصادية هناك مصادر داخلية وخارجية وهذا لعجز مصادر التمويل الداخلية عن تحقيق التنمية الاقتصادية لجأت الجزائر للبحث عن مصادر التمويل الجديدة وهي المصادر الخارجية.
- نؤكد صحة الفرضية الثانية إذ يعتبر النفط مصدر داخلي لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر لأن الاقتصاد الجزائر يعتمد كليا عن المحروقات.
- الفرضية الثالثة: صحيحة إذ إن المصادر الخارجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر الاستثمار الأجنبي وتحويلات المهاجرين والمساعدات الإنمائية .

3-التوصيات:

- اهتمام بمصادر الخارجية واعفاء أهمية كبيرة لها.
- عدم اعتماد الاقتصاد الجزائر على المحروقات كمصدر لتمويل أولي.

العمل على وضع سياسة اقتصادية كاملة ومتنافسة، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث هناك ارتباط قوي بين تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول ومستوى تطورها الاقتصادي.

- على الدول النامية وخاصةً الجزائر التركيز على أهم العوامل المؤثرة على القنوات التي تتبعها تحويلات المهاجرين ومعالجتها.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص باعتباره القطاع الاكثر حركة وديمقراطية.

4-الاقتراحات:

- تطوير قنوات تحويلات المالية.
- منح ضمانات والتسهيلات للمستثمرين.
- تفعيل المؤسسات الرقابية في متابعة وجهة المساعدات الانمائية.
- البحث عن مصادر بديلة خارج قطاع المحروقات تمثل في المصادر الدولية.

الكتب:

1. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي ،**تخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الجزائر، ط 1، 2011.

2. اميرة حسب الله مُحَمَّد، محددات الاستثمار المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، 2005 .

3. إياد الظاهر مُحَمَّد، صلاح حسن أحمد، الاستثمار الاجنبي غير المباشر وانعكساته على تداول الاسهم العادية، دراسة تطبيقه في سوق العراق للاوراق المالية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، 2003.

4. زواقري الطاهر، ارتسن حنان، مُحَمَّد شعيب توفيق، **الاستثمار الاجنبي في التشريع الجزائري** ، كلية الحقوق وعلوم السياسية ، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر.

5. سعيد توفيق عبيد، **الاستثمار في الاوراق المالية**، مكتبة عين الشمس الأردن، 2003ص23-24.

6. عبد السلام أبو قحف، **نظريات التدويل و الجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2001.

7. عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي** ،دار الجامعة الجديدة ، الجزائر، 2011.

8. عبد العزيز وطيان، "الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830-1985" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، دط،1992 .

9. عمرو محي الدين،**التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية**، بيروت، لبنان، 1976.

10. فريد نجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق العربي**،مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، مصر، 2004 .

11. فيصل محمود الشواورة، **الاستثمار في البورصة الاوراق المالية**، الأسس النظرية والعملية،دار وائل للنشر ، لبنان، 2008.

12. قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه، وضوابط في الفقر الاسلامي**، دار النقاش للنشر والتوزيع، 2000.

13. كامل بكري، أحمد مندور، أحمد رمضان، **الموارد الاقتصادية**، الدار الجامعية لبنان، 1989.

14.مبارك بن سليمان بن مُحَّد آل سليمان، **أحكام التعامل في الاسواق المالية المعاصرة**، ط1، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

15.مُحَّد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر **1983.**

16.مُحَّد بيتر عليه،**القاموس الاقتصادي**، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، بدون سنة النشر.

17.مُحَّد عبد العزيز عجمية –عبد الرحمان يسرى احمد،**التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاها**، دار الجامعية ، الجزائر، 1999.

18.مُحَّد عبد العزيز –مُحَّد علي الليثي ،**التنمية الاقتصادية مفهومها –نظرياتها –سياساتها**،الدار الجامعية، 2004.

19.مدحت القريشي **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** دار وائل للنشر، لبنان، الطبعة 01-2007.

20.هشام عبد الله **"الاقتصاد"** ط(02)،أهلية للنشر والتوزيع عمان4، 2006.

المذكرات:

21.منصوري زين، آلية تشجيع وترقية الاستثمار كآدة لتمويل التنمية الاقتصادية "رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص: نقود ومالية جامعة الجزائر دفعة 2005-2006 .

22.خالد عيادة نزال عليمات،انعكاسات الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الأردن"، رسالة دكتورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2014 .

23.بن سعيد لخضر ،التطور التكنولوجي وأثره على التنمية "دراسة حالة الجزائر" ،شهادة ماجستير، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، دفعة 2010-2011.

24.ترقو مُحَّد،فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الاموال الاجنبية للدول النامية (دراسة قياسية لتونس الجزائر والمغرب)مذكرة ماجيستير تخصص مالية و اقتصاد دولي جامعة الشلف 2011-2012 .

25.عبادة عبد الرؤوف، محددات **سعر النفط أوبك واثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة تحليلية وقياسية **1970-2008**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر علوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، **2010-2014**.

26.نادية سوداني، تحويلات المهاجرين العرب ودورها في تنمية الاقتصادية،مذكرة ماجيستر،تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف 2011-2012.

27.عبد الوهاب حسن علي الخولاني، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية، 2002-2006، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2008.

28.عدة عابد، تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية، شهادة ماجيستر في العلوم التجارية تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت 2010-2011.

29.عصماني مختار، "دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001-2014،)"مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال والتمنية المستدامة كلية العلوم وع ت، جامعة سطيف2014،2013،1.

30.قدور بن أحمد، الاستثمار الاجنبي المباشرفي الجزائر بين الاصلاح والواقع، رسالة ماجستير 2002-2003 .

31.مُحَّد أحمد عبد العزيز أحمد، محددات وآثار المساعدات الاقتصادية الخارجية على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على اقتصاد كينيا منذ عام 1995، رسالة مقدمة الاشكال متطلبات لحصول على درجة المجاستير في الدراسات الافريقية من قسم الاقتصاد والسياسة (اقتصاد).

32.سارة عبد اللطيف سعود الزيد، المساعدات المالية الكويتية وأثرها على العلاقات العربية 1961، 2012، مذكرة ماجستير العلوم السياسة جامعة الشرق الأوسط 2012.

33.زاوي اسماء، دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، 1990-2009، رسالة ماجيستر، فرع نقود مالية البنوك ،جامعة عمار ثلجي الاغواط،سنة 2008 -2009.

34.حنان شناق، تأثير الاستثمارات الاجنبية في قطاع الادوية على الاقتصادالجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، غير منشورة- 2008-2009.

35.باية خديجة، دور البنوك في تعبئة الادخار مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية أطروحة ماستر جامعة ورقلة ، 2009.

36.بروهشام، قدور نورالدين، ذبيح عقلية" تطور بورصة الجزائر خلال 2005-2015 – المعوقات والافاق- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة السنة الجامعية 2017/2016 .

37.بكي فاطمة ،دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية .الواقع وسبل التفعيل ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ،المركز الجامعي احمد بن يحي الونشريسي، تيسمسيلت 2014-2015.

38.فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة (الجزائر-مصر-السعودية) رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

39.فاطمة العيداوي ،نصيرة زيتوني، تفعيل المؤسسة الوقفية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم تسيير تخصص علوم مالية جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت.

المجلات:

40.بزارية أمُحَّد، آيت سي معمر نوال، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، الاثر الانمائي للتحويلات المالية للمهاجرين "نحو استراتيجية وطنية لتعظيمها"، العدد:07-افريل2017 .

41.ريحان الشريف، هوام لمياء،دور المناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري-دراسة تحليلية تقييمية مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الاكاديمية العربية-الدنماركية2014 .

42.بن قانة اسماعيل مُحَّد، اقتصاد التنمية نظريات-نماذج-استراتجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، جامعة الجزائر، ط1 2012.

43.مجلة الإمارات العربية المتحدة المساعدات الخارجية، 2013، الإمارات العربية المتحدة، وزارة التنمية والتعاون الدولي.

44.الجزائر فرص للأعمال و الاستثمار، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص 1999.

45.عبد العزيز عجيمة ،ايمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"**،جامعة الإسكندرية، مصر، 2003.

46.بكطاش فتيحة، مقلاتي سفيان،المقارنة النظرية للاستثمار الاجنبي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية ، جامعة الجزائر3.

الملتقيات والمؤتمرات والمدخلات:

47. حسين عثماني،سعاد شعبانية"**النظام المالي المحاسبي كأخذ متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر** ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري،جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة يومي 06-07 ماي 2012.

48. سوداني نادية، سعدي عائشة، الملتقى الوطني الأول، مقومات بناء نماذج للتنمية المستدامة في الجزائر خارج قطاع المحروقات – واقع وتحديات– 21 نوفمبر 2019، المركز الجامعي تيسمسيلت.

49. صالحي مخناش، أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي ابحاثا المؤتمر الدولي تقييم اثار الاستثمارات العامة وانعكاسات على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 01- ، 11-12 مارس 2013.

50. عبد الرحمان عبد القادر، يختار عبد القادر'دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مداخلة مقدمة في اطار المؤتر العالمي الثامن لاقتصاد والتمويل الإسلامي تحت عنوان "النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، الدوحة –من 19الى 21 ديسمبر 2011.

51. مُحَّد زيدان، بومدين نورين،دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصاديةفي الجزائر، المعوقات والاوقاف، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية جامعة مُحَّد خيضر بسكرة الجزائر يومي 22/21نوفمبر"2006.

52. مُحَّد العربي ساكر ،محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة، الجزائر 2006.

53. مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان انعكاسات انخفاض أ أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ضمن المحور الثاني: تداعيات المحتملة لأزمة قطاع اقتصاد الجزائر، مقدمة في اطار الندوة المنظمة من طرف تقسيم الاقتصاد والادارة حول أزمة أسواق الطاقة ولتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في تطورات في أسواق الطاقة، 14 ماي 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية.

54. أحسين عثماني،سعاد شعبانية"النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر"، ملتقى دولي حول حوكمة الشركات كآلية مالية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة مُحَّدخيضر،بسكرة، الجزائر، يومي 06-07ماي2012.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

55.المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1990، المتعلق بنشأة وكالة ترقية ودعم الاستثمار وتحديد تنظيم سيرها.

56.الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في أفريل 1993 يعدل و يتمم الأمر رقم75-50 المؤرخ في 26-09-1975 المتضمن القانون التجاري رقم 27-الجزائر،1993.

57.الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي رقم 93-09 المؤرخ في 25 أفريل 1993 يعدل و يتمم الأمر رقم 99-154 المؤرخ في 08-09 1966المتضمن قانون الاجراءات المدنية رقم 27 الجزائر 1993

58.المادة 22 المرسوم التشريعي، رقم (93.10) المؤرخ في 23 ماي 1993 المتعلق ببورصة القيم المنقولة، لسنة 1993 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 34.الجزائر.

59.المرسوم التنفيذي رقم 01 –218 المؤرخ في 24 ديسمبر 2001، المتعلق بتنظيم وهيكلة المجلس الوطني للاستثمار المادة 04.

المواقع الالكترونية:

60.بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني WWW.SYB.Vdz تاريخ الاطلاع 28 مارس 2019.

61.pour quoi universitive en algérie دراسة قام بها خبراء كناديين وممثلين وزارة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر).

62.omereroglu @ aliyavrus the role of foreign aid in economic development of devlopingcoutriessuley man Demirel university turkey/2009/at http://epoka.edu/new/in/a 14.pdf

63.Nation unies rapportd

64.http // :www.ctubndda-jeerar.com.naviguer de : 05/02/2016

65. "11.56 ،2019/03/06" اثر تغيرات البترول على الاقتصاد الجزائري

66.الموقع الالكتروني WWW.COSODOGIZ تاريخ الاطلاع 27 مارس 2019.

67.بورصة الجزائر، الموقع الالكتروني www.sgbvdz تاريخ الاطلاع 28 مارس 2019.

68.http://kanz-redha.blogspot.com/2019/08/blog-post-3833.html

ملحق مؤشرات التنمية الاقتصادية

المؤشر / السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مؤشر تزايد عدد السكان (مليون نسمة)	105.14	106.00	107.68	108.19	108.19	109.52	109.18	112.25	115.23	116.46	117.92	119.37	118.34	115.72	113.65	111.70
مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الدخل (دولار أمريكي)	172000	192000	224000	2700.00	3090.00	358000	4200.00	4270.00	4460.00	547000	4830.00	4370.00	3940.00	547000	4830.00	4370.00
ناتج الاجمالي المحلي (دولار أمريكي)	56.76	67.88	85.33	103.20	117.03	134.98	171.00	161.24	200.02	209.02	209.06	209.75	213.81	165.95	160.13	167.56
مؤشر الالتحاق بالمدارس	105.14	106.00	107.68	108.19	108.19	109.52	109.18	112.25	115.23	116.46	117.92	119.37	118.34	115.72	113.65	111.70
مؤشر نمو الاقتصادي (النسبة)	%5.7	%7.2	%4.2	%6	%1.8	%3.5	%2.4	%1.6	%3.7	%3.00	%3.4	%3	%3.9	%3.9	–	–

مقدمـــة

الفصل الأول

مدخل حول التنمية الاقتصادية

الفصل الثانـي

مصادر تمويل التنمية الإقتصادية في الجزائر

خاتمـــة

قائمة المصادر والمراجع

الفصل الثالث

المصادر الدولية كبديل عن عائدات المحروقات

فهرس المحتويات